

فاعلية المنصة الالكترونية لخطابات الضمان في الحد من مخاطر خطابات الضمان / بحث تطبيقي

The effectiveness of the electronic platform for letters of guarantee in reducing the risks of letters of guarantee/Applied research

gmalaseelgamal@gmail.com	وزارة المالية الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	أسيل جمال صبيح الفضلي
ali.mamauri@yahoo.com	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أ.م.د. علي محمد ثجيل المعموري

المستخلص:

يهدف البحث الي بيان أهمية منصة خطابات الضمان كرقابة أشرفية إلكترونية لإدارة عملية اصدار خطابات الضمان والحد من عمليات التزوير والغش ، وتحديد التأثير بين المتغير المستقل منصة خطابات الضمان في ظل التشريعات المصرفية بأبعادها المتمثلة ب(الاجراءات الاصدار التقليدية قبل المنصة وإجراءات الاصدار بعد المنصة ، وموقف الجهات المستفيدة)، والمتغير التابع تقليل مخاطر خطابات الضمان بأبعاده المتمثلة ب(مركزية القرار) ، التعرف الي الاسباب للجوء الي استخدام منصة خطابات الضمان في البيئة المصرفية العراقية ، وقد حددت مشكلة البحث :في تساؤل رئيس مفاده ما مدى كفاية المنصة الالكترونية في الحد من تقليل مخاطر خطابات الضمان ؟ واستند البحث في حل مشكلاته الي فرضية وهي: الارتباط والتأثير حيث تمثلت فرضية التأثير الرئيسية الاولى : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل إصدارات خطابات الضمان التقليدية (X) في تقليل مخاطر خطابات الضمان (Y) ، والفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذات دلالة معنوية احصائياً ل إصدارات خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية (Z) في تقليل مخاطر خطابات الضمان (Y)، وقد اعتمد البحث المنهج على المنهج الاستقرائي: في الجانب النظري لاستعراض مشكلات البحث وأثبت فرضياته لتحقيق اهداف البحث ، أما في الجانب العملي سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي: ذات العلاقة المدعوم بالجانب الكمي بتحليل البيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة السنوية عينة البحث قبل وبعد المنصة (2017-2021) التي تمثلت المجتمع الاول من عينة البحث و التي بلغت عددها (6) مصرف تجاري ، والزيارات الميدانية مع البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة المسؤولة فقط عن ادارة المنصة ، فضلاً عن الاختبارات الاحصائية لمجتمع الثاني لعينة البحث لقياس موقف الجهات المستفيدة تجاه منصة خطابات الضمان ، واعتمدت الاستبانة كأداة للبحث لغرض جمع البيانات من العينة البالغ عددها (50) فرداً اي بنسبة (87%) من اجمالي مجتمع الدراسة في المستويات الادارية (الادارة العليا، والوسطى ، والتفزيونية) في عدد من الجهات المستفيدة ، وتم استخدام الاستبانة كوسيلة للحصول على البيانات من العينة البالغ عددها (50) شخصاً من قبل الجهات المستفيدة المتمثلة بالوزارات ودوائرها، وقد جرى تحليل فقرات الاستبانة بالاعتماد على البرامج الاحصائية : (spssv.26) و(Excel) و(AMOS) وقد توصل الي مجموعة من النتائج كان من ابرزها : أن ضعف مركزية القرار والاجراءات المتبعة لعملية الاصدار لخطابات الضمان قبل المنصة ساهم في توسع المخاطر لخطابات الضمان ، وإضافة الي ذلك ساهمت منصة خطابات الضمان بشكل اوسع في ضمان حقوق الجهات المستفيدة بسبب الرقابة الإشرافية الالكترونية، والتوصيات :على تطوير عمل المنصة والعمل على استحداث حقل اضافي في المنصة وتطويرها بمجالات اوسع من خلال جعل حساب العميل مرتبط بالمنصة لدعم عمليات الشمول المالي ، وكذلك ايضاً ان تكون المستندات المتعلقة بالضمانات العينية وخاصة العقارات التي يتم رهنا مزودة بصحة صدور

الالكترونية مع توفر وسائل متطورة لكشفها ان كانت مزورة لتشجيع استخدام التكنولوجيا بشكل اوسع في دوائر الدولة والرقابة الالكترونية ولتحقيق الحوكمة الالكترونية، وعليه تكونت هيكلية البحث من أربعة فصول: المحور الاول منهجية البحث، المحور الثاني الجانب النظري، والمحور الثالث الجانب العملي للبحث، والمحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات المفتاحية: منصة خطابات الضمان، مخاطر خطابات الضمان، الرقابة الإشرافية الالكترونية.

Abstract:

extract The purpose: of the research is to show the importance of the letter of guarantee platform as an electronic supervisory control for managing the process of issuing letters of guarantee and limiting fraud and forgery operations, and to determine the impact between the independent variable of the letter of guarantee platform in light of banking legislation with its dimensions of (traditional issuance procedures before the platform and issuance procedures after the platform, and the position beneficiaries), and the dependent variable reducing the risks of letters of guarantee with in dimensions of (centralization of the decision), **identifying the reasons for resorting to the use of the letter** And **and the research problem has been identified is the adequacy of the electronic platform in reducing the risks of letters of guarantee?** In solving its problems, the research was based on a hypothesis: correlation and influence, where **the first main impact hypothesis was:** "There is no statistically significant effect of the issuance of traditional letters of guarantee (X) in reducing the risks of letters of guarantee (Y)", and the second hypothesis was: "There is no effect of statistically significant significance of the issuance of letters of guarantee after the electronic platform (Z) in reducing the risks of letters of guarantee (Y)", and the research adopted the method of the inductive approach: in the theoretical side to review the research problems and prove its hypotheses to achieve the objectives of the research **Descriptive-analytical:** The relationship supported by the quantitative aspect of analyzing the annual financial statements of private commercial banks, the research sample before and after the platform (2017-2021), which represented the first community of the research sample and numbered six commercial banks, field visits and personal interviews with the Central Bank of Iraq As the entity responsible only for managing the platform, as well as the statistical tests of the second community of the research sample to measure the attitude of the beneficiaries towards the letters of guarantee platform, the questionnaire was adopted as a research tool for the purpose of With the data from the sample of 50 individuals, i.e., 87% of the total study population, in the administrative levels (senior management, middle management, and executive) in a number of beneficiaries, the questionnaire was used as a means to obtain data from the sample of 50 people" by the beneficiaries represented by the ministries and their departments, and the paragraphs of the questionnaire were analyzed based on the **statistical programs:** SPSS, version 26; (Excel) and (Amo) Security in the Iraqi banking environment and a step towards applying electronic governance The research reached a set of results, the most prominent of which were: The weakness of the centralization of the decision and the procedures followed for the issuance process for letters of guarantee before the platform contributed to the expansion of risks for letters of guarantee, and in addition, the "Letters of Guarantee platform" contributed more broadly In ensuring the rights of the beneficiaries due to electronic supervisory oversight, and recommendation, it is necessary: to develop the platform's work and work to create an additional field in the platform and develop it in broader areas by making the customer's account linked to the platform to support customer operation. Finance Finance, as well as "documents related to in-kind guarantees, especially real estate that is mortgaged," are provided with the validity of electronic issuance with the availability of advanced means to detect them if they are forged to encourage the use of technology more widely in state departments and electronic control and to achieve electronic governance, and accordingly the

research structure consisted of four chapters: the first axis is the research methodology, the second axis is the theoretical aspect, the third axis is the practical aspect of the research, and the fourth axis is the conclusions and recommendations.

Keywords: "Letter of Guarantee Platform," "Letter of Guarantee Risk," "Electronic Supervisory Control."

المقدمة :

تعد خطابات الضمان من أهم العمليات المصرفية الائتمانية التي تمارس على نطاق واسع ، وبسبب تعدد مشاكل خطاب الضمان في البيئة المصرفية العراقية ، وتزايد الشكاوي المقدمة من قبل الجهات المستفيدة الى البنك المركزي العراقي حول الجهة الضامنة لعدم تنفيذ بنود العقد ، قرر البنك المركزي العراقي انشاء المنصة الإلكترونية خطاب ضمان ، للحد من الخلافات بين الاطراف المتعاقدة ، وتعتبر خطوة ناجحة في تنفيذ الرقابة الإشرافية الإلكترونية ، وبداية للحكومة الإلكترونية ، من هذا المنطلق تولدت فكرة هذا البحث في التعرف على تأثير منصة خطابات الضمان في ظل التشريعات المصرفية وأبعاده المتعلقة لتقليل مخاطر خطابات الضمان و لبيان طبيعة العلاقة والتأثير ، ولأجل ذلك وضع مخطط فرضي للبحث يفسر الفرضيات الرئيسية والفرعية، التأكد من صحتها خضعت تلك الفرضيات الي التحليل المالي للبيانات السنوية للمصارف التجارية الخاصة التي تمثلت المجتمع الاول من عينة البحث و التي بلغت عددها (6) مصرف تجاري ، والزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة المسؤولة فقط عن ادارة المنصة وتطويرها ، فضلاً عن الاختبارات الاحصائية لمجتمع الثاني للبحث لقياس موقف الجهات المستفيدة تجاه منصة خطابات الضمان ، واعتمدت الاستبانة كأداة للبحث لغرض جمع البيانات من العينة البالغ عددها (50) فرداً اي بنسبة (87%) من اجمالي مجتمع الدراسة في المستويات الادارية (الادارة العليا، والوسطى ، والتنفيذية) في عدد من الجهات المستفيدة ، وعليه تكونت هيكلية البحث من أربعة : المحور الاول منهجية البحث ،المحور الثاني الجانب النظري ،والمحور الثالث الجانب العملي للبحث، والمحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الاول: منهجية البحث والدراسات سابقة

أولاً : مشكلة البحث : إنّ توسع النشاط الاقتصادي للبلاد والتوسع في عمليات إصدار خطابات الضمان من المصارف، أدى إلى زيادة فرص حدوث الأخطاء والتزوير في عمليات إصدار خطابات الضمان، وضعف الالتزام بتطبيق القواعد القانونية الخاصة في انشاء الخطاب المصرفي على وفق قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984، ويبدو أن الرقابة المكتبية والميدانية التقليدية لم تفلح في الحد من تلك المخالفات، لافتقارها إلى نظام رقابي متطور ومباشر لمواكبة التطورات الصناعة المصرفية حول اصدار خطابات الضمان، ومما سوف يترتب عليه من اثار قانونية ومخاطر ائتمانية في حالة عدم التزام المصارف بالتعليمات، وقد يتسبب ذلك في تعثر المصارف من جهة، وفي زيادة عدد الشكاوي الصادرة من الجهات المستفيدة إلى البنك من جهة أخرى، مما أدى البنك المركزي العراقي إلى اتخاذ قرار انشاء منصة خطابات الضمان ، ومما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث على وفق التساؤلات بالتساؤل الرئيسي: **ما مدى كفاية المنصة الالكترونية في الحد من مخاطر خطاب الضمان؟** وستتم اجابة البحث عن التساؤلات الآتية:

1. هل تعمل المنصة بموجب قانون التجارة وقرارات وتشريعات البنك المركزي العراقي؟
2. هل توجد خطابات الضمان مصدره خارج المنصة الإلكترونية؟
3. هل تتضمن المنصة الالكترونية رقابة إشرافية مباشرة في مواجهة المخالفات من المصارف المصدرة لسند الضمان؟
4. هل حققت المنصة حماية حقوق الجهات المستفيدة؟

ثانياً: أهمية البحث :

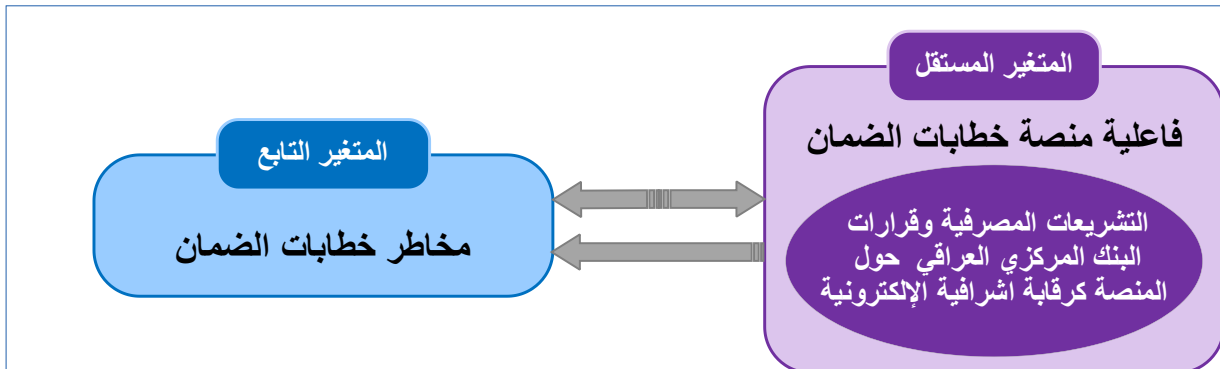
1. تكون خصوصية البحث بحدثة متغيراته فموضوع قرار منصة اصدار خطابات الضمان من المواضيع الادارية والرقابية الجديدة وهذا ما سيؤدي الى تحفيز الباحثين والمتخصصين مستقبلاً للمزيد من البحث والدراسة من اجل اثراء الموضوع.
2. زيادة الثقة بالسند الالكتروني لخطاب الضمان للأطراف المتعاقدة
3. بيان دور الرقابة الالكترونية الاشرافية في تقليل الجهد والوقت والسرعة في انجاز العمليات المصرفية واثارها الايجابية على العمل المصرفي.

ثالثاً: أهداف البحث :

1. توضيح أهمية منصة خطابات الضمان كرقابة اشرافية مباشرة والحد من التزوير لعملية إصدار السند ، ومدى تأثيرها على مخاطر خطابات الضمان .
2. تعزيز دور الرقابة الداخلية في عملية اصدار خطاب الضمان للجهاز المصرفي.
3. التعرف الى الأسباب التي تم اللجوء الى استخدام المنصة الالكترونية لخطابات الضمان .
4. محاولة جلب انتباه المتعاملين الى الاخطاء المعتادة التي يمكن ان تضر بحسن سير عملية اصدار خطاب ضمان من اجل تفاديها، وتحديد المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي امام المنصة الالكترونية.
5. التعرف على موقف الجهات المستفيدة تجاه السند الالكتروني والاجراءات المطلوبة لاتخاذها .

رابعاً: فرضيات البحث

1- مخطط البحث الفرضي



الشكل (1) مخطط البحث الفرضي

المصدر: من إعداد الباحثة

أ- فرضية الارتباط الرئيسية الأولى: (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين اصدارات خطابات الضمان التقليدية X بأبعادها، وتقليل مخاطر خطابات الضمان Y). وتتفرع منها فرضيات فرعية عديدة :

1. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين تنظيم اجراءات الإصدار التقليدي X1، وتقليل مخاطر خطابات الضمان Y.

2. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين موقف الجهات المستفيد في اجراءات الإصدار التقليدية X2، وتقليل مخاطر خطابات الضمان Y.

ب- فرضية الارتباط الرئيسية الثانية: (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين إصدارات خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية Z بأبعادها، وتقليل مخاطر خطابات الضمان Y). وتتفرع منها فرضيات فرعية عديدة :

1. لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين تنظيم الإجراءات لإصدار خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية Z1، وتقليل مخاطر خطابات الضمان Y.

2. لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين موقف الجهات المستفيدة في إجراءات إصدار خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية Z2، وتقليل مخاطر خطابات الضمان Y.

أ- الفرضية التأثير الرئيسية الاولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل إصدارات خطابات الضمان التقليدية X بأبعادها ، في تقليل مخاطر خطابات الضمان Y ، وتنبثق عنه الفرضيات الفرعية الآتية :

1- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل بعد تنظيم إجراءات الاصدار التقليدية X1 ، في تقليل مخاطر خطابات الضمان Y.

2- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل بعد موقف الجهات المستفيدة في اجراءات الإصدار التقليدية X2 ، في تقليل مخاطر خطابات الضمان Y.

ج- الفرضية التأثير الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل إصدارات خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية Z في تقليل مخاطر خطابات الضمان Y ، وتنبثق عنه الفرضيات الفرعية الآتية :

1- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل بعد تنظيم إجراءات الاصدار خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية Z1 في تقليل مخاطر خطابات الضمان Y.

2- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً ل بعد موقف الجهات المستفيدة في إجراءات اصدار خطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية Z2 في تقليل مخاطر خطابات الضمان Y.

خامساً: منهج البحث: ستعتمد الباحثة على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري لاستعراض مشكلات البحث وأثبت فرضياته لتحقيق اهداف البحث ،أما في الجانب العملي سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ذات العلاقة المدعوم بالجانب الكمي بتحليل البيانات المالية للمصارف عينة البحث ،والاستبانة بغية الوصول الي المعلومات على نحو مباشر بالنسبة للجهات المستفيدة ، والتي تسهم نتائجها في تفسير الظاهرة المبحوثة وفهم جوانبها الاساسية بشكل اوسع .

سادساً: حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في البنك المركزي العراقي ، وفي المصارف التجارية (مصرف بغداد، ، والخليج التجاري، ومصرف التنمية الدولي ،ومصرف اشور ، مصرف المتحد للاستثمار، ومصرف الشرق الاوسط للاستثمار)، وعدد من الجهات المستفيدة .

ب- الحدود الزمانية: تمتد مدة اجراء البحث من (2021/7/20) الى (2021/10/30)، مع الاعتماد بيانات من التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث من (2017-2021).

سابعاً: الدراسات السابقة :

1. دور خطابات الضمان في أرباح المصرف وضمان حقوق المستفيدين(السعدي،2014)

حددت مشكلة الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة خطابات الضمان في تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضمان حقوق الجهات المستفيدة ،ومدى مساهمة خطابات الضمان في تحقيق الأرباح للمصرف مقارنةً مع حجم المخاطر التي يتحملها المصرف ،اهداف الدراسة تقليل المخاطر والاسباب المؤثرة ، وكانت ابرز الاستنتاجات وجود علاقة ارتباط وثيقة بين ارباح خطابات الضمان مع الارباح الكلية، وتقترح وجود وحدة حسابية ذات كفاءة عالية والحصول على غطاء ضمان كامل من العميل

2. انموذج مقترح لاستحداث المنصة الالكترونية للمرابحة واثرها في زيادة ربحية المصارف الإسلامية (محمد رضا ،2018)

تقترح هذه الدراسة العمل بالمنصة في العمليات المصرفية مع تعزيز ثقة الزبائن باستخدام المنصة الالكترونية في النشاط المصرفي ، والتخلص من العمليات التقليدية ومواكبة التطورات ،على ضوء الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة بعدم استغلال انتشار ثقافة التجارة الالكترونية من قبل المصارف الاسلامية وخاصة في العراق ،مع فقدان الثقة بالنسبة للموظفين او الجمهور باستخدام الوسائل المتطورة كوسيط لحفظ و ايداع ارصدهم المالية .

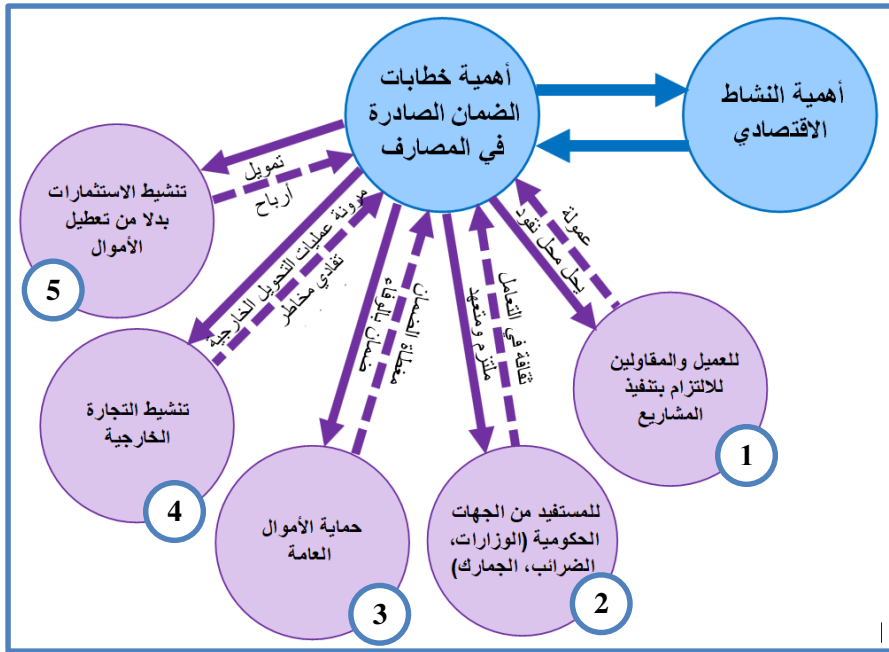
3- قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية (كريم، 2018)

حددت مشكلة الدراسة بعدم وجود سياسة مناسبة يتم من خلالها قياس مخاطر الائتمان في بيئة المصارف العراقية، وعلى ضوء ذلك تمثلت اهداف الدراسة بتقديم النماذج المناسبة التي تساعد من معرفة المخاطر الائتمانية التي تتواجد في الجهاز المصرفي، ومعرفة اسباب حدوث التعثر المالي في المصارف العراقية وامكانية تقليل تلك الاسباب قدر الامكان ، وكانت ابرز النتائج تعد ظاهرة التعثر المالي من ابرز المشاكل التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في العراق بسبب الازمات المالية والظروف الاقتصادية.

المحور الثاني: الجانب النظري: فاعلية المنصة الالكترونية لخطابات الضمان

يعد خطاب الضمان وسيلة لتحقيق الهدف الاقتصادي من خلال تدخل الجهاز المصرفي، بسبب أن خطابات الضمان تحل محل النقود تماماً، ولها وظيفة اقتصادية مهمة أخرى هي تنشيط وتسهيل المعاملات المالية والتجارية، وبما أنه لا تتوفر للمصارف العراقية رقابة مباشرة على عملائه في العمليات المصدرة بشأنها خطابات الضمان قبل المنصة، إلا في حدود ضيقة وبأساليب رقابية تقليدية، لا تتلاءم مع التطورات التي شهدتها البيئة المصرفية.

أولاً: أهمية خطابات الضمان: يعتبر خطابات الضمان نوعاً من أنواع الائتمان المصرفي غير المباشر، ونوعاً من أنواع الائتمان الذي يحقق ربحية للمصارف ، الذي يقوم بدور مهم في الحياة الاقتصادية وله تأثير متعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني، إذ ساعدت على تشجيع وازدياد حركة التجارة المحلية والدولية، باعتبارها إحدى وسائل الضمان الواسعة الانتشار في مجال التجارة، حيث انها تمثل بديلاً عن التأمين النقدي لضمان حسن التنفيذ للالتزامات الناشئة بين المتعاقدين (حميد، 2015:7)، وكما موضح في الشكل ادناه (2).



شكل (2) أهمية خطابات الضمان

المصدر: من اعداد الطالبة بالأعتماد على (السيسي، صلاح الدين حسن، 2011: 346. الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الاول)، ط1، القاهرة).

ولذلك يمكن وصف التزام المصرف بأنه (التزام عرضي) فقط يتحقق ويصبح التزاماً مباشراً ، أو قد لا يتحقق ولا يقع اي التزام على المصرف ، وبالرغم من أهمية تلك العمليات إلا أنه لا يخلو من المخاطر (L Lie, 2015:212)، إذ سوف يتم تبين أهمية

خطاب المستقل لجميع الأطراف وهم كل من العميل (المكفول)، والمصرف (الكفيل)، والمستفيد (الدائن) وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1) أهمية خطابات الضمان لأطراف الخطاب

الاطراف	التفاصيل
أ- المصرف	تتضح أهمية إصدار خطاب الضمان للمصارف من خلال ما يتم تحقيقه من ارباحاً مضمونة لحصولها على عمولات معينة من اصدار خطابات الضمان لعملائها، بالإضافة الى تحصيلها نسبة من قيمة الكفالات في شكل نقد كتأمين (غطاء نقدي) بإصدار هذه الكفالات (جمعة، 2018: 345)، وإن عملية الاصدار لا يكلف المصرف منها عادة إلا النفقات الادارية، وتحقق للمصرف أثراً جيداً يؤدي إلى جذب عدد أكبر من العملاء والزبائن مما يحقق عوائد اكبر في عمليات مصرفية أخرى متنوعة، ولا بد من الإشارة الى إن المصرف اذا دفع قيمة الضمان للمستفيد (الدائن) فإنه سوف يستوفيها من العملاء (الأمر) كاملة، ولا يتحمل المصرف (الضامن) خسارة جسيمة في حالة التزامه بالضوابط والتعليمات الصادرة من البنوك المركزية، بشأن نسب التأمينات المقررة (النقدية والعينية) وفق الاعمام المرقم كما في البنك المركزي العراقي (184/2/9 في 2018/5/7). (العجيل، 2019: 20)، ويرى (ناصر، 1983: 470) انها تعود على المصارف بفوائد وذلك من خلال استثمار هذه المبالغ في خلال فترات محددة على شكل قروض قصيرة الأجل، التي يتم تجميعها في حساب التأمين النقدي لخطابات الضمان (كغطاء خطاب الضمان)، وبذلك استثمرت تلك المبالغ بدلاً من تعطيلها وهي مطمئنة أن هذه السيولة النقدية لن تطلب من قبل العملاء خلال هذه المدة.
ب- العميل	يرى (طعمه، 2021: 54) الأهمية الشخصية بالنسبة للعميل (الأمر) تتمثل بثقة الطرف الآخر (المستفيد) من خلال تدخل المصرف بإصدار ضمان مستقل يضمن فيه العميل (الأمر) كونه يحل محل النقود تماماً، وبدلاً من تجميد أمواله لدى الجهة المستفيدة يمكن استثمارها في مجالات أخرى، كون ارتباط خطابات الضمان بأعمال المقاولات في إنجاز المشاريع الإنشائية الكبرى المرتبطة بالوزارات الحكومية وعقود التوريد وتقديم الخدمات وتنفيذ الصفقات العمومية بمختلف صورها، ومن ناحية أخرى فإن خطاب الضمان يجنب العميل عدة مخاطر، ومنها مثلاً تحويل الأموال اللازمة من البلاد الأجنبية إلى الدولة وبالعكس ويترتب على تلك العملية مخاطر تغير الأسعار الصرف في الفترة بين تقديم التأمين النقدي وارجاعه وخاصة بالنسبة للشركات العالمية التي تتقدم الى المشروعات الكبرى بالدولة. (عبود، 2017: 168)
ج- المستفيد	أما بالنسبة للجهة المستفيدة فتبرز أهمية ذلك من خلال ما يتضمنه من شروط تجعل المصرف ملتزم بالدفع دون قيد أو شرط، وحتى في حالة اعتراض العميل فصدور خطاب الضمان من مصرف (ضامن) معتمد يعتبر ضماناً كافياً بالنسبة للمستفيد، باعتباره صادراً من مؤسسات رصينة برأسمالها ذات سمعة مصرفية جيدة في تعاملها (سويلم، 2014: 115)، إلى أن الكثير من الدول وخاصة الدول النامية تتعاقد مع الموردين سواء بالداخل أم بالخارج لتغطية احتياجاتها من السوق المحلية والخارجية والأعمال الإنشائية الكبرى والواسعة، وقد يستلزم الأمر أن تقوم الجهات المستفيدة (كالوزارات والهيئات الحكومية التابعة للدولة بدفع مبالغ نقدية مقدماً أو دفع جزء منه مقدماً، وهنا لا بد من ضمان حق الدولة والحفاظ على الاموال العامة، فيقوم الجهاز المصرفي بدور مهم في تأمين مصالح الدولة بوسيلة من أقوى الوسائل التي يقدمها وهي إصداره لخطابات الضمان.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة في الجدول.

ثانياً: أهداف المنصة الالكترونية لخطابات الضمان:

يسعى البنك المركزي العراقي من خلال تطبيق منصة خطابات الضمان الى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تسريع العمليات والانشطة الاقتصادية بشكل كبير ويمكن أن تضمن مركزية عالية في صنع القرار. (<https://www.cbi.iq>)
2. تسهيل عملية انشاء الحوكمة الإلكترونية.

3. الحد من مخاطر الائتمان (النقدي والتعهدي) وفرض سيطرة دقيقة للسقوف المتاحة للمصارف حسب درجات التصنيف ورؤوس أموالها والاحتياطات السليمة.
 4. معالجة كميات كبيرة من البيانات والحسابات الحكومية.
 5. زيادة التركيز على مشاكل العمل. (Stephen, 2006: 1)
 6. إمكانية إنشاء نظام التراجع الفعال مع الفحوصات الصحيحة لإصلاح حالات الفشل بسرعة وبموثوقية.
 7. تهدف الى المعالجة الفورية في حالة التسجيل في وقت الظروف غير الطبيعية.
 8. توحيد أوقات تشغيل الخدمة على عمليات الادخال والمعالجة عبر المنصات في جميع المصارف.
 9. تفعيل دور الرقابة الإلكترونية عن طريق المنصة ،بالإضافة الى تقويم ادوات الرقابة الإشرافي للبنك (الرقابة المكتبية والميدانية). (ميرزا، 2018:12)
 10. تزويد الجهة المستفيدة بالنموذج الالكتروني لضمان إصدار خطاب الضمان وفق التعليمات البنك والتشريعات المصرفية. (وفق الاعمام الرقم 311/3/9 في 2020/11/3).
- ثالثاً: أسباب استخدام المنصة الالكترونية لخطابات الضمان : ان الاسباب الجوهرية لاستخدام المنصة الالكترونية لخطاب الضمان في بيئة المصارف العراقية يمكن تحديدها بالآتي:
1. أسباب قانونية: استنادا إلى المادة (40) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 "يكون للبنك المركزي العراقي وحدة دون غيره سلطة اتخاذ الاجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والاشراف عليها وعلى فروعها لأجل امتثالها لأحكام هذا القانون والقانون المصرفي". (الزيدي، 2006:3)
 2. التطورات في تكنولوجيا المعلومات: ان الابتكارات والتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم في تحسين المعلومات، والمشاركة في عملية صنع القرار لتطبيق المساءلة والاستجابة والشفافية في العمل الاداري، وأن استخدام المنصة الإلكترونية في عملية التدقيق ما هي إلا تحسين عمل المنظمات، ويساعد المنظمة في تحقيق أهدافها والحد وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها المنظمة. (حسون، 2020:30)، (فتاح، 2021:22).
 3. تنوع حالات الفساد: أن انعدام الشفافية في مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص من أحد أسباب انتشار الفساد في العراق (العكيلي، 2009:6)، وازضافة الى ذلك اشار البنك المركزي العراقي "انشاء منصة خطابات الضمان تعتبر ضربة قاصمة للمفسدين"، بسبب "ان الفاسدين خلال الفترة الماضية استغلوا عدم وجود نظام الكتروني لإدارة خطابات الضمان، مما اصبح البلد يمتلك مئات المشاريع المتلكئة" (www.cbi.iq).
 4. اتساع مخاطر مالية: لغرض التأكيد بأن جميع خطابات الضمان قد تم قيدها في سجلات المصرف خارج الميزانية بالشكل الصحيح، وانه تم استحصال على التأمينات النقدية والعينية القانونية
 5. التجارب السابقة الناجحة: أن نجاح البنك المركزي العراقي في تطوير أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية، ليتماشى مع التطورات العالمية والارتقاء بالواقع الاقتصادي والمالي، مما دفعه نحو التقدم وتقديم خدمات مصرفية جديدة لخلق منافسات بين المؤسسات المالية ، وأشارت (البياتي، 2020:102) استخدام الوسائل الإلكترونية تقلل وتحد من حالات التزوير والغش.
- خامساً: آلية إصدار خطاب الضمان قبل وبعد المنصة الالكترونية
1. إجراءات الاصدار التقليدي لخطاب الضمان (قبل المنصة): تخضع خطوات إصدار خطابات الضمان بمراحل أساسية وضرورية متشابهة بين المصارف كافة وكالاتي: (عبود، 2017:182)

- أ. يملأ العميل (الأمر) نموذجاً خاصاً لإصدار خطاب الضمان، وهو نتيجة اتفاق بين المصرف والعميل (الأمر)، وهذا الاتفاق يكون من ايجاب يصدر من العميل يتمثل في الطلب الذي يقدمه ويحدد فيه: (نوع الخطاب، قيمة الخطاب، الغرض الذي صدر من أجله) ، (<https://tbi.com.iq>) وهي أيضاً شروط مثبتته وفق قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984.
- ب. قيام المسؤولين في المصرف بفحص الطلب المقدم من العميل على نماذج المصرف بعناية ودقة، ودراسة المركز المالي للعميل، ومدى إمكانيته الفنية والتسهيلات التي قد يحتاجها، ومراعاة الدقة والحيطه البالغة عند وضع أية شروط بخطاب الضمان تجنباً لأي مشاكل قد يواجهها المصرف بعد اصدار الخطاب. في حالة موافقة إدارة المصرف على إصدار خطاب الضمان فعلاً كونها تعتبر ربحاً وقيراً، يشترط أن يصدر كتابة، كما يجب أن يشتمل على تصريح من المصرف بسداد قيمة خطاب الضمان لدى أول طلب من المستفيد، ودون الحصول على موافقة العميل (الأمر) أو حتى معارضته، ويتم إصدارها بعد أخذ الضمانات اللازمة، وفي حدود ما ورد في عقد الضمان المبرم بين المصرف والعميل. (طعمة، 2021: 155)
- ج. يوافق مدير الفرع على اصدار خطابات الضمان بموجب الشروط الواردة في استمارة اقرار التسهيلات المصرفية أو حسب صلاحياته المقررة، وفي حالات معينة لا بد من استحصال موافقة الادارة العامة عندما تخرج من ادارة الفرع
- د. الالتزام بدفع العمولة من العميل (الأمر) بمجرد إصدار خطاب الضمان، حتى ولو لم يدفع المصرف قيمة الخطاب للمستفيد، وتستوفي العمولة على فترات ربع سنوية ويعتبر الجزء منه ربحاً كاملاً، وبالإضافة الى ذلك بالإمكان للمصرف يؤجل اصدار الخطاب حتى يستوفى مبلغ العمولة من قبل العميل (الأمر). (حميد، 2016: 138)
- هـ. تسلم النسخة الاصلية الى العميل بموجب ائصال موقع منه، او يرسل الى المستفيد بالبريد المسجل بعد توقيعه من مسؤولي المصرف المفوضين وختمه بالأختام اللازمة. (الصعب، 2018: 54)
- و. اعطاء رقماً متسلسلاً وفقاً لأسبعية الإصدار وتقييده في سجلات المصرف في الإضبارة الخاصة لخطابات الضمان. (<http://rasheedbank.gov.iq>)
- ز. تسلم وحدة المحاسبة صورة خطابات الضمان، حيث تقوم بالتسجيل في سجل اليومية والتحويل الى حساب الأستاذ المساعد لخطاب الضمان، ثم تعد في نهاية كل مدة معينة (ملف يومية عامة) بأجمالي قيمة خطابات الضمان المصدرة، وترسل لقسم المراجعة الداخلية.
- ح. يقوم قسم المراجعة الداخلية بمراجعة الملف مع صورة خطاب الضمان والتأشير عليها بما يفيد ذلك، ثم ترسله الى قسم الحسابات العامة. (العربية، 2001: 138)
- ط. وبعد ذلك يقوم قسم الحسابات العامة بتسجيل خطابات الضمان الصادرة في اليومية العامة وقيدها وتحويلها الى سجل الأستاذ العام. (البديري، 2013: 216)
2. إجراءات الإصدار لخطابات الضمان بعد المنصة الالكترونية: أشار البنك المركزي العراقي على آلية الاصدار عن طريق المنصة الالكترونية وفق شروط محددة وواضحة للالتزام بها من المصارف المجازة، وكالاتي: (www.cbi.iq)
- أ. يملأ العميل (الأمر) نموذجاً خاصاً لإصدار خطاب الضمان يحدد فيه المتطلبات التفصيلية والشروط كما تم تحديدها في الاصدار التقليدي: (جمعة، 2018: 242)
- ب. قيام المصرف دراسة المركز المالي للعميل.
- ج. حصرياً إصدار خطاب الضمان من المركز الرئيسي (الإدارة العامة) للمصارف وعدم السماح لفروع المصارف بإصدار خطابات الضمان (يسمح فقط بطباعة خطابات الضمان من الفرع بعد قيدها وإصدارها من المركز الرئيسي، وحصول موافقة من الإدارة العامة).

د. على المصارف كافةً اللوج إلى المنصة وتسجيل البيانات وصورة خطاب الضمان للحصول على رقم التسجيل، ولا يعتبر سارياً بدون رقم التسجيل الصادر من المنصة، للتأكد بأن جميع الخطابات قد تم قيدها في سجل المصرف من خلال النظام الشامل.

هـ. تحدد التأمينات (النقدية 15%، والعينة 85%، و25% لخطاب الضمان دفعات مقدمة للمخاطرة المالية)، وعدم السماح للمصارف المتجاوزة للنسب من اصدار اي خطاب ضمان جديد إلا مقابل تأمينات نقدية 100%، ويحق للبنك المركزي قيد التأمينات + مخالفة (15% بدلاً من 7%) ضمن احتياطات خطابات الضمان. (الاعمام: 200/3/9 في 2020/11/3).

و. يتم تحميل بيانات الخطابات إلى المنصة من قبل مخولي استخدام المنصة داخل المصارف وبصلاحيات مختلفة ومحددة.
ز. على المستفيد استحصا صحة الصدور من الجهة المصدرة لخطابات الضمان، والتأكد من خلال مراسلة البنك المركزي العراقي على البريد.

ح. قيام البنك المركزي مقارنة خطابات الضمان الصادر حسب سجلات المنصة، مع البيانات المالية المقدمة من المصرف، للتأكد بأن جميع خطابات الضمان قد تم قيدها في سجلات المصرف خارج الميزانية وبالشكل الصحيح، وقد تم الاستحصا على التأمينات النقدية القانونية.

سادساً: واجبات المصرف في تنفيذ خطابات الضمان قبل المنصة وبعدها

اشارت الباحثة (قسوري، 2014: 88) قد يتعرض المصرف الى المخاطر في حالة عدم التزامه بضوابط إصدار خطابات الضمان، مما يؤدي الى تعثر عدد من المصارف بعد ورود بتسييل هذه الخطابات وعدم استطاعة بعض المصارف باستعادة الاموال من العميل، فمن واجب المصرف التحقق من صحة المطالبة، وأن يتأكد من الوقت الذي يقوم فيه الوفاء. ويمكن تحديد الواجبات بشكل مختصر كما حددها كل من (حميد، 2015: 170) و (عبد الحميد، 2010: 26) وهي مشابهة أيضاً بعد المنصة وكالاتي:

أ. مطالبة المستفيد للمصرف بمبلغ خطاب الضمان او بجزء من قيمته خلال مدة سريانه سواء قبل أو بعد المنصة، ولا بد من توجيه المطالبة إلى الفرع الذي صدر خطاب الضمان وفق الفقرة (ثانيا) المادة (291) من قانون التجارة العراقي، وهنا يبرز دور المنصة الإلكترونية بشكل فعال في تقليل المخالفات من الفروع المصدرة لخطابات الضمان، بعد حصر الموافقة في الادارة العامة وذلك في ضوء تحقيق "الحوكمة المؤسسية". (الاعمام المرقم: 510/3/9 في 2019/12/30)

ب. يستجيب المصرف لطلب المستفيد طالما كان طلبة وفق الشروط المتفق عليها بسند خطاب الضمان، وليس للعميل ان يعترض على الدفع إلا في حالة تقديمه الإثبات بالدليل القاطع على استعمال الغش من المستفيد في المطالبة. (اللامي، 2016: 81-92)

ج. التحقق من المصرف من صحة المطالبة وان تكون حصراً من الجهة المستفيد، أو من ينوب عنها قانوناً، وأن تكون الصيغة دقيقة واضحة ويعزز موقف المستفيد، من خلال السند الالكتروني بختم حراري اضافة الى خاصية (باكورد).

د. قيام المصرف بإجراء متعارف عليه وهو بإخطار العميل (الأمر) بورود المطالبة بالوفاء، غير ان إجراء الاخطار لا يعني بأن العميل (الأمر) له الحق في أن يعارض، وإنما هي فقط وظيفة إعلامية، من اجل حثه على السعي بالرجوع إلى المستفيد وأقناعه بالعدول عن مطالبة المصرف بقيمة خطاب الضمان أو تمديد فترة خطاب الضمان.

هـ. يتم وفاء المستفيد من المصرف في حالة عدم رد العميل خلال المهلة المحددة في الاخطار، أو عدم إمكانه بأقناع المستفيد بالعدول عن مطالبة المصرف.

و. قيام المصرف بأرسال صك الى المستفيد بقيمة الخطاب، ويطلب منه إعادة خطاب الضمان (النسخة الأصلية).

ز. رجوع المصرف الى العميل (الأمر) في حالة وفاء المستفيد وفاءً صحيحاً طبقاً للشروط المنصوص عليها في الخطاب. وازضافة الى ما ذكر قد يصادف في بعض الجوانب العملية لخطابات الضمان أستلام المصرف أخطار من العميل (الأمر) أو المستفيد بفقد خطاب الضمان، فيكون الأجراء بعد الحصول تعزيز من المستفيد لواقعة الفقد أو تأييد بعدم استلامه لسند الخطاب اليه، يتعين على المصرف إصدار خطاب جديد يحمل نفس رقم وتاريخ وبيانات الخطاب المفقود وبنفس القيمة والبيانات ويؤشر عليه بالقلم الأحمر أنه "بدل فاقد"، ودون أجراء أي قيود إضافية، فقط الاكتفاء بالتأشير بسجل خطاب الضمان على إصدار بدل الفاقد وتاريخه. (السيسي، 2011:396)

وهنا تكمن المخاطرة في حالة عجز المصرف عن تحصيل أمواله من العميل بسبب عدم استحصال التأمينات وفق النسب المحددة لتعليمات البنك المركزي قبل المنصة، وتزداد حدة هذه الخطورة عندما تكون هذه الأموال ملكاً للغير في شكل ودائع لدى المصرف، لأنّ المصرف لا يتاجر في أمواله وإنما بأموال وودائع المودعين، وهنا تكمن المخاطرة . (<https://www.cbi.iq>)

سادساً: خطابات الضمان الصادرة خارج المنصة الإلكترونية : يتمتع البنك المركزي العراقي بصفة قانونية وفق قانون المصارف رقم (56) لسنة 2004، سلطة القيام بالأعمال التصحيحية باعتباره جهة رقابية وإشرافية للمصارف، وفي حالة عدم امتثالها للقوانين والتعليمات الصادرة بشأن إصدارات خطابات الضمان عن طريق المنصة الإلكترونية، قد يلجأ البنك المركزي العراقي إلى اتخاذ العقوبات والغرامات المالية في حالة المخالفة بإصدار خطابات خارج المنصة استناداً الى أحكام المادة (62) من قانون المصارف رقم (56) لسنة (2004) (وفق الأعمام: 6/ض/351 في 2020/11/30)، كما موضح في الجدول (2) أدناه وكالاتي:

جدول (2) عقوبات اصدار خطابات الضمان خارج المنصة

ت	مصدر	الجهة المخالفة	مبلغ الغرامة	مدة الايقاف	التفاصيل
1	قانون المصارف رقم (56) لسنة 2004	المصرف المصدر (أ)	(10) م. د. ع	شهر واحد	إصدار خطاب ضمان خارج المنصة لأول مرة
2	وفق القانون اعلاه مادة (62)	المصرف ذاته (أ)	(10) م. د. ع	ثلاثة أشهر	تكرار المخالفة للمصرف ذاته (أ)
3	وفق القانون اعلاه مادة (62)	المصرف ذاته (أ)	---	الايقاف فوراً	تكرار المخالفة واتخاذ إجراءات اشد بحق المصرف وفقاً للتشريعات والقوانين النافذة.

المصدر: البنك المركزي العراقي الأعمام: 6/ض/351 في 2020/11/30

إن لجوء البنك المركزي العراقي إلى اتخاذ هذه الإجراءات للحد بقدر الامكان من مخاطر خطابات الضمان، وأشار الباحث (المدرس، 2017: 254) هنالك عدة مصارف تخالف تعليمات وقرارات البنك المركزي العراقي، وحرمانها من إصدار خطابات الضمان، إلا إنها على الرغم من ذلك تقوم بالإصدار خطابات الضمان، مما يؤدي الى تلكؤ وتباطؤ تلك المصارف المخالفة من تسديد مبالغ خطابات الضمان إلى الجهة المستفيدة، كما حدث في مصرف ((س) 7155/3/9 في 2013/5/21).

واضافة إلى ذلك يرى البحث تعدد الشكاوى الصادرة الى بعض المصارف (تقارير السنوية لمصارف التجارية الخاصة كالإقتصاد، الايلاف الاسلامي، وعبر العراق، والمتحد، 2017-2018-2019) مما ألزم المصارف كافة بترحيل خطابات الضمان عن طريق المنصة الالكترونية، والتأكد من ظهور عبارة (تم تحميل المعلومات من البنك المركزي العراقي)، وذلك لحماية وسلامة المركز المالي للمصرف من جهة، وحماية الجهة المستفيدة من جهة أخرى، وتقليل الشكاوى الصادرة قدر الإمكان.

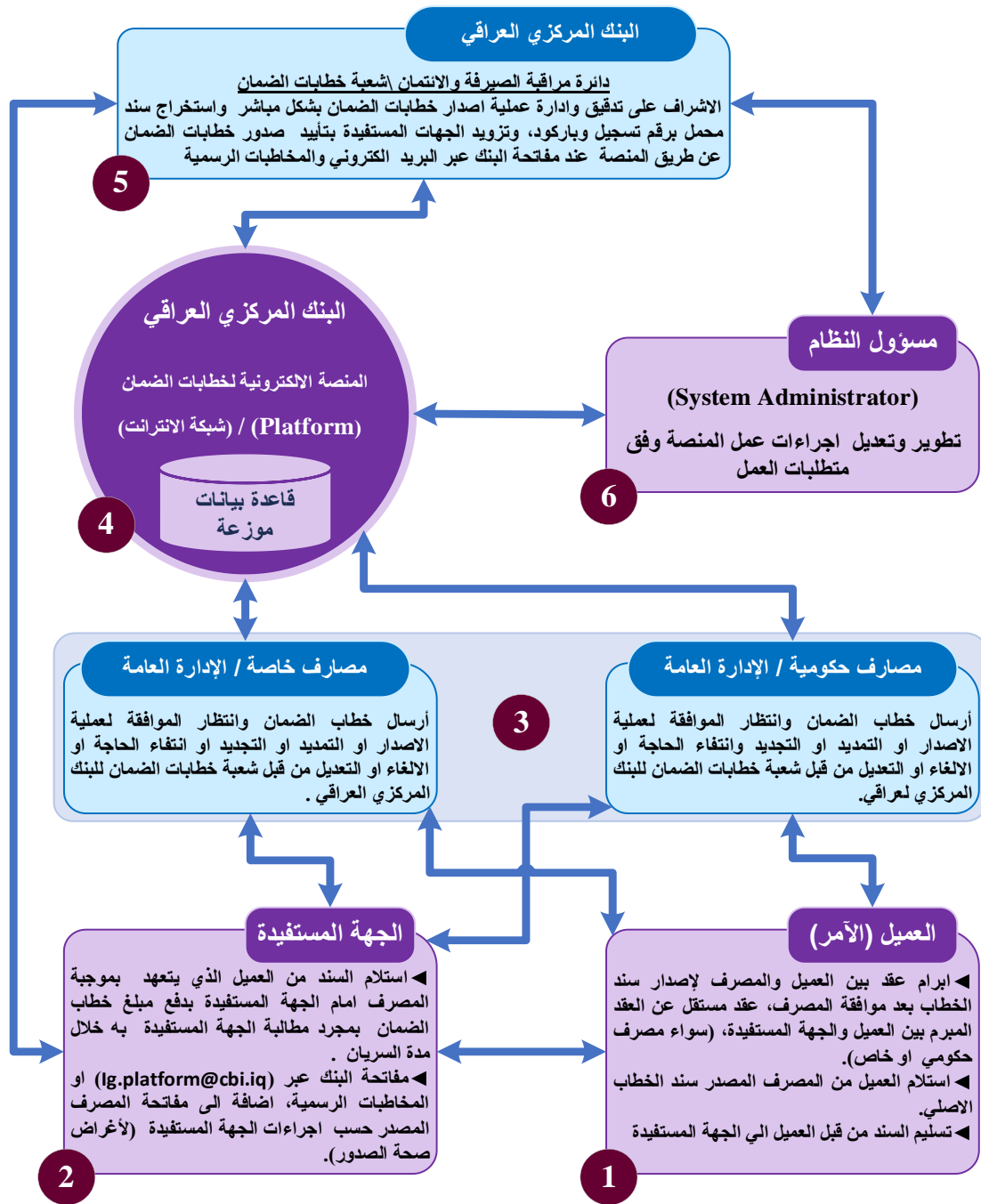
سابعاً: الضوابط الأساسية والمستحدثة التي تساعد على تقليل من مخاطر خطابات الضمان

قد تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي كما ذكرنا سابقاً، وتتطلب جهداً إضافياً للتحوط من هذه المخاطر، ولكن بالإمكان الحد من تلك المخاطر باستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة والتزام المصارف بالمعايير الدولية، وتنفيذ الضوابط الأساسية التي يكون هدفها المحافظة على أموال المودعين والمساهمين وهي: (موسى، وآخرون، 2012: 95) (يوسف، 2010: 169)

1. الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها التقدم التكنولوجي وبالشكل الذي يقلل من المخاطر الائتمانية، وتعد تجربة البنك المركزي العراقي بإنشاء منصة خطابات الضمان من الوسائل التكنولوجية المتطورة للحد من مخاطر الائتمان التعهدي.
 2. تطوير ودعم أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف بما يساهم في اكتشاف أي أخطاء أو تجاوزات في السقوف الائتمانية بصورة مسبقة للوصول إلى قرارات ائتمانية صحيحة.
 3. لا بد أن يكون هناك تقسيم واضح ودقيق للمهام والمسؤوليات في دائرة التسهيلات الائتمانية.
 4. تعزيز الائتمان الممنوح لعملاء (المقترضين) عن طريق طلب ضمانات إضافية وخاصة المتعلقة بالائتمانات الكبيرة مع ضمان معاملة جميع العملاء بشكل عادل.
 5. تطور أساليب السياسة الإشرافية وإجراءاتها ، كمؤشر إنذار مبكر ضد مخاطر الائتمان مع الاستجابة لمتطلبات الجهات الإشرافية.
 6. وضع الضوابط والتعليمات للحد من التوسعات الائتمانية غير الملائمة لقدرة المصرف المالية، مع الالتزام بأية قيود مقدرة سواء من خلال استراتيجية المصرف أو من خلال تعليمات البنك، كتحديد سقف أعلى لقيمة كل خطاب ضمان صادر من المصارف حسب تصديق CAMEL. (وفقاً للأعام 510/3/9 في 2019/12/30، 69/2/9 في 2020/2/13).
 7. المتابعة بصورة مستمرة للديون المتعثرة من خلال كافة المعلومات وبشكل دوري لأوضاع العملاء المقترضين و ضماناتهم، والتطورات التي تطرأ على مراكزهم المالية، وتحديث هذه المعلومات على نظام الاستعلام المصرفي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لإعطاء النتائج والتحليل بالوقت المحدد. (Joseh, 2011: 398)
 8. إتباع آليات لممارسة التأمين على الضمانات والعملاء المقترضين تفادياً للمخاطر التي قد تتعرض لها الضمانات في المستقبل، مع الحفاظ على حقوق المصرف ومتابعة الأجراء التأمين اللازم في الوقت المناسب. (الركابي، 2019:23)
 9. يجب أن تكون الانظمة المعتمدة لدى الجهاز المصرفي قادرة على قياس مخاطر بمختلف أنواع المتعرضات بما فيها:
 - أ- بنود داخل الميزانية المدرجة ضمن المحفظة المصرفية ومحفظة المتاجرة التي تشمل (أرصدة القروض المستعملة، والذمم المدينة، وأرصدة الإيداعات).
 - ب- بنود خارج الميزانية التي تشمل (خطابات الضمان القائمة التي تستخدم كضمان والالتزامات الائتمانية، وأدوات والتزامات محتملة متعلقة بالعمليات مثل كفالات حسن التنفيذ وغيرها من الكفالات والتعهدات المرتبطة بالعمليات. (البنك المركزي العراقي/ ضوابط ادارة المخاطر، 2021-2020).
 10. اللجوء إلى التحديد الرقمي لقياس الخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي، وتكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة أعتمد عليها الجهاز المصرفي وتمت الموافقة عليها من الإدارة العامة في المصرف. (حماد، 2007:245)، (As fawesen, 2017: 32)
- وبين البحث على ضرورة استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في عمليات الرقابة الإشرافية للعمليات المصرفية للحد أو تقليل المخاطر المستقبلية بقدر الامكان، وتعزيز دور المدققين سواء الداخلي أم الخارجي مع البنك.

المحور الثالث: الجانب العملي: فاعلية منصة خطابات الضمان في الحد من مخاطر خطابات الضمان

أولاً: واقع عمل المنصة الالكترونية لخطابات الضمان للمصارف التجارية عينة البحث والجهة المسؤولة عن المنصة:- يعتبر مشروع انشاء المنصة الإلكترونية وما حققته من أبعاد من المبادرات البنك المركزي العراقي المتحققة لعام 2021، ومن خلال الشكل أدناه (3) نوضح سياق نظام عمل المنصة الالكترونية بعد اتمام معرفة خطوات عملها بشكل مبسط خلال اطلاع الباحثة لخطوات عملية اصدار خطابات الضمان ورفعها الي المنصة الالكترونية في ميدان العمل لعينة البحث والمقابلات الشخصية مع موظفي مركز المعلومات في البنك وكالاتي:



الشكل (3) عمل المنصة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المقابلات الشخصية والزيارة الميدانية للبنك المركزي العراقي

ثانياً: مدى استجابة عينة البحث للمنصة وانعكاسها على مخاطر خطابات الضمان

تم اختيار المجتمع الأول من (عينة البحث) البنك المركزي العراقي، كون المنصة الإلكترونية خاضعة لإدارة وإشراف البنك فقط وتم اختيار ميدان لإجراء البحث في دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان/شعبة خطابات الضمان، وقسم تقنية المعلومات، واختيار (ستة) مصارف تجارية عراقية خاصة في بغداد ميداناً لإجراء البحث وتعتبر هذه المصارف ذات أهمية كبيرة في خدمة شرائح واسعة من المجتمع العراقي، وتوفر العمليات المصرفية المتنوعة وبالشكل الذي يضمن تنمية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن مصارف تجارية أخرى التي تم إجراء زيارات ميدانية لها ومقابلات شخصية معها، جدول (3)

جدول (3) عينة البحث

ت	المصرف	نبذة عنه واهدافه
1	البنك المركزي العراقي (المجتمع الأول)	نبذة تعريفية: تأسس البنك المركزي العراقي بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، ككيان قانوني ذات أهلية كاملة للدخول في التعاقدات استخدامه وتنفيذ وظائفه على وفق هذا القانون للبنك المركزي العراقي. أهداف البنك: الهدف الرئيسي للبنك هو السعي لتحقيق والحفاظ على استقرار السعر المحلي وتعزيز الحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي ويستند الى السوق، وفقا لذلك يقوم البنك أيضا بتعزيز النمو المستدام والعمالة والرخاء في العراق.
2	مصرف بغداد	نبذة تعريفية: شركة مساهمة خاصة تأسس في 1992، ويبلغ رأسمال المصرف حاليا (250) مليار دينار عراقي وهو أول مصرف رخص له في العراق، حيث بدأ بالعمليات المصرفية في سنة 1992، واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته، ويعتبر تابع لبنك برقان العضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت (القبضة). أهداف المصرف: تعزيز وتطوير الخدمات الالكترونية لزبائن المصرف ويؤكد بممارسة الحوكمة المؤسسية.
3	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	نبذة تعريفية: شركة مساهمة خاصة تأسس المصرف في عام 1993 ويبلغ رأسمال المصرف حاليا (250) مليار دينار عراقي، وقد حاز المصرف على المرتبة الاولى ممتاز (C1) من بين المصارف العراقية الخاصة حسب نظام CAMEL من 2007-2010. أهداف المصرف: تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في مجالات الاستثمارية المختلفة والصناعية والزراعية... الخ، وحماية أموال المودعين والمساهمين.
4	مصرف الخليج التجاري	نبذة تعريفية: شركة مساهمة خاصة تأسس في عام 1999 ويبلغ رأس مال المصرف حاليا (300) مليار دينار عراقي، ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد وفروعه المنتشرة داخل العراق. أهداف المصرف: تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتكاملة لعملائها، مع تحقيق اقصى قدر من الارباح للمساهمين.
5	مصرف التنمية الدولي	نبذة تعريفية: شركة مساهمة خاصة تأسس في عام 2011 ويبلغ رأسمال المصرف حالياً (250) مليار دينار عراقي وساهم المصرف بشكل فعال وإيجابي في عملية إعادة أعمار العراق وذلك من خلال تمويل عدد كبير من المشاريع الضخمة في مختلف القطاعات الاقتصادية. أهداف المصرف: الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، والاستمرار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية على مستوى المصرف.
6	مصرف آشور الدولي	نبذة تعريفية: شركة مساهمة خاصة تأسس في عام 2005 ويبلغ رأسمال المصرف حالياً (250) مليار دينار عراقي ويتميز بتقديم أفضل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية بجودة عالية وخاصة في أحداث جائحة كورونا أهداف المصرف: التركيز على الجانب الاستثماري واستحداث دائرة الاستثمار في المصرف ورفدها بالكادر المتخصص والبحث عن خيارات استثمارية ضمن حدود المخاطر المسموح بها.
7	مصرف المتحد للاستثمار	نبذة تعريفية: شركة مساهمة خاصة تأسس في عام 1994 ويبلغ رأسمال المصرف حالياً (300) مليار دينار عراقي، وضع المصرف تحت الوصايا ورفعت عنه في عام 2018 من البنك المركزي العراقي، لعدم امتثاله للقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالبنك. أهداف المصرف: تمويل عمليات ذات جدوى اقتصادية متوسطة وطويلة الاجل لمشاريع القطاعين الخاص والمختلط بإشراف ورقابة البنك.

ثالثاً: رصيد خطابات الضمان قبل المنصة الإلكترونية للفترة من (2017-2019) وبعد المنصة الإلكترونية للفترة من (2020-2021)

وفي الجداول أدناه (3-3) للمصارف عينة البحث توضح أرصدة خطابات الضمان (الداخلية والخارجية) للمصارف عينة البحث قبل وبعد المنصة الإلكترونية من (2017-2021) وتم استخراج نسبة التغير بموجب المعادلة الآتية:
(سنة المقارنة - سنة الأساس) \ سنة الأساس $\times 100\%$
ومن خلال الجدول (4) أدناه نبين بطريقة إجمالية كافة المصارف (عينة البحث) ونسب التغير لأرصدة خطابات الضمان قبل وبعد المنصة الإلكترونية للفترة من (2017-2021) وكالاتي:

جدول (4) نسب التغير لأرصدة خطابات الضمان للمصارف عينة البحث قبل وبعد المنصة الإلكترونية (المبالغ بالملايين)

ت	اسم المصرف	قبل المنصة الإلكترونية					بعد المنصة الإلكترونية				
		نسبة التغير	2017	2018	2019	2020	نسبة التغير	2019	2020	2021	2020
1	بغداد	%2	58946	60243	62215	60243	%3	55243	67731	62215	%9-
2	الخليج	%31-	36231	24821	21305	24821	%14-	19778	20839	21305	%7-
3	ش. الأوسط	%45	17905	26084	15732	26084	%40-	20224	17305	15732	%29
4	المتحد	%34-	918118	606235	477196	606235	%21-	326937	231614	477196	%46-
5	أشور	%26	6,758	9,153	6,758	9,153	%26-	11233	34554	11233	%66
6	التنمية	%9-	123091	112165	85817	112165	%31-	128094	182669	128094	%49

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث من سنة (2017-2021)

1: مصرف بغداد: يتضح لنا من خلال الجدول اعلاه (4) شهد نمواً ملحوظاً بأرصدة خطابات الضمان لمصرف بغداد في عام 2018، مقارنة مع عام 2017 وهي سنة الأساس بنسبة ارتفاع قدرها (2%)، ويعود سبب ارتفاع الأرصدة رغم تدهور الأوضاع الأمنية التي تعرضت لها البلاد هو:

أ- استمرار تمديد أو تجديد خطابات الضمان الصادرة من مصرف بغداد، لفروع المصرف في المناطق المتضررة، أو نتيجة زيادة عدد الزبائن والعملاء للمطالبة بإصدار خطابات في فروع المصرف المنتشرة بالمحافظات الوسطى والجنوبية إضافة إلى بغداد. ونلاحظ أن خطابات الضمان الصادرة في عام 2014 لمصرف بغداد وجميع المصارف عينة البحث في المناطق المتضررة، ما زالت أبعادها مستمرة وتعالج من مجلس الوزراء ووزارة التخطيط، (وفق الأعمام المرقم 31711 في 2015/10/12 معالجة المشاريع الاستثمارية في المناطق المتضررة)، (والاعمام المرقم 16652/5/4 في 2022/4/26)، لمعالجة تعويضات التي يطالب بها المقاولين، والبنك (وفق الاعمام المرقم 91/2/9 في 2019/2/27) تسديد العمولات والفوائد.

وفي عام 2019 ارتفع رصيد خطابات الضمان بنسبة (3%) عن العام السابق، ويعتبر ذلك الارتفاع البسيط نوعاً من الاستقرار النسبي لمصرف بغداد، بينما في عام 2020 انخفض رصيد خطابات الضمان وبشكل ملحوظ بنسبة قدرها (-9%)، وسبب الانخفاض ذلك قد يكون لعدة أسباب ومنها:

ب- جائحة كورونا (كوفيد 19)، مما تسبب إلى توقف معظم الأنشطة الاقتصادية للبلد مع شلل في الاستثمارات وعقود المقاولات في مختلف أنحاء البلاد، فضلاً عن توقف انخفاض حركة دوران التجارة (الداخلية والخارجية) للبلد بشكل خاص ودول العالم بشكل عام، وتلقائياً تلك الأحداث أثرت على المقاولين والعملاء في إقبالهم بالمطالبة لعملية إصدار خطابات الضمان وتنفيذ المشاريع. ج- شرط استحصال مبلغ التأمينات النقدية من العملاء بنسبة (15%) فما فوق وفق تعليمات البنك، كضمانات نقدية لتغطية مبلغ خطابات الضمان إضافة الى الضمانات العينية، وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة والملاءة المالية من العملاء، ويرفض مصرف

بغداد إصدار خطابات الضمان ورفعها إلى المنصة الإلكترونية، باعتبار المنصة وسيلة إدارية ورقابية إلكترونية مباشرة، على مدى التزام المصارف بالتعليمات.

د- تجربة المنصة الإلكترونية في بداية الأمر ومواجهة التحديات من مصرف بغداد، واستجابة الموظفين لتلك التجربة في بداية الأمر والتغيرات الطارئة وتدريب الكادر وتأهيله لعملية الإصدار الإلكتروني، ومدى الاستراتيجية التي اتبعها المصرف، إلى أن تم الاستقرار بالتعامل مع تلك التجربة بنجاح من خلال نسبة الارتفاع التي حدثت بأرصدة خطابات الضمان لسنة 2021 التي بلغت نسبة ارتفاع قدرها (23%). وهي نسبة عالية جداً بسبب زيادة عملاء المصرف ومدى تطور أساليب الخدمة الإلكترونية لمصرف بغداد بصورة سريعة وبمرونة عالية، مع الاحتفاظ بمركزية القرار والإدارة الجيدة التي من خلالها حققت نجاحاً وارتفاعاً بأرصدة خطابات الضمان، إضافة إلى ذلك حققت المنصة الإلكترونية نوعاً من المنافسة بين المصارف لتطور خدمات عملياتها المصرفية لكسب والاحتفاظ بزبائنها وعملائها، وكما سنلاحظه في بقية نتائج المصارف اللاحقة.

2: مصرف الخليج التجاري: كان نشاطه لعمليات إصدار خطابات الضمان في مرحلة انخفاض على التوالي كما لوحظ في الجدول اعلاه (4)، فقد بلغت أرصدة خطابات الضمان بنسبة انخفاض قدرها (-31%)، واستمر الانخفاض على التوالي وباستمرار حيث بلغت نسبة التغير في عام 2019 لأرصدة خطابات الضمان بنسبة قدرها (-14%)، واستمر الانخفاض بنفس المستوى تقريباً في عام 2020 بنسبة انخفاض قدرها (-7%)، ومن أسباب الانخفاض في الأرصدة من خلال الزيارة الميدانية لمصرف الخليج التجاري واطلاع الباحثة على الجوانب التخصصية تبين يعود السبب إلى:

أ. قلة العملاء بإصدار خطابات الضمان وتأثير مصرف الخليج التجاري بشكل ملحوظ في الأحداث التي اجتاحت البلاد في تلك الاعوام، وأيضاً بسبب جائحة كورونا وتدهور الوضع الأمني للبلاد وانعكاسه على المصرف، وثبت في التقارير السنوية من مراقب الحسابات في 2019/12/31 مدى تأثير المصرف في جائحة كورونا.

ب. إصدارات قبل المنصة الإلكترونية غير مغطاة بنسب تأمينات كافية وصدرت لصالح العملاء استناداً إلى الاسم التجاري للعمل أو كونه زبوناً دائماً للمصرف ويتميز بالثقة، وبما أن تلك الإصدارات لا يتم تمديدها إلا عن طريق المنصة الإلكترونية. ونضيف أيضاً أن الاستحداث في عملية الإصدار والوقت الذي أستغرقه المصرف التجاري للاستجابة لتلك التغيرات، يعتبر أيضاً سبباً في انخفاض أرصدة خطابات الضمان، أما في عام 2021 انخفاض في أرصدة خطابات الضمان بنسبة تغير قدرها (-2%).

وكما ذكرنا سابقاً إنَّ منصة خطابات الضمان بطريقة غير مباشرة أسهمت في تحقيق التوازن لإصدار خطابات الضمان بين المصارف قدر الامكان دون احتكارها لمصارف معينة، فضلاً عن عدم تجاوز السقف الائتماني المسموح لها بوجود الرقابة الإشرافية المباشرة. **3: مصرف الشرق الأوسط:** تميزت أرصدة خطابات الضمان بين ارتفاع وانخفاض كما لوحظ في الجدول (4) أعلاه، انخفاض رصيد خطابات الضمان في عام 2017 مقارنة لعام 2018، وتعود أسباب الانخفاض إلى قلة المطالبة على إصدار خطابات الضمان من العملاء، أو نتيجة تدهور الظروف الأمنية للبلاد وتأثر بعض المحافظات بتلك الأوضاع، وعدم أماكن كثير من المقاولات والمؤسسات الانشائية إتمام وإنجاز الأعمال، ويعتبر ذلك الوضع سائد على جميع المصارف العاملة في العراق كما تم ذكره سابقاً.

بينما شوهد نمو في سنة 2018 بنسبة زيادة بمقدار (45%)، وتعود أسباب الارتفاع إلى إنه مرتبط بالإصدارات السابقة لفروع المصرف للمناطق المتضررة، فيتم إعادة تمديد أو تجديد خطابات الضمان كون المشاريع والمقاولات الانشائية لم تنته، وزيادة العملاء وأقبال العملاء إلى مصرف الشرق الأوسط بإصدار خطابات الضمان نتيجة توسع النشاط الاقتصادي للبلاد في المحافظات الاخرى غير المتضررة. وتعرض المصرف إلى انخفاض في سنة 2019 بنسبة (-40%) عن السنة السابقة، ويعود السبب إلى أما نتيجة انتفاء السندات السابقة أو قلة العملاء أو نتيجة تجاوز السقف الائتماني المسموح للمصرف.

وفي عام 2020 لوحظ هناك ارتفاع بعد المنصة برصيد خطابات الضمان بنسبة (29%)، وسبب ذلك نتيجة توسع نشاط المصرف على الرغم من جائحة كورونا أو نتيجة تمديد أو تعديل أو تجديد خطابات ضمان مما أدى إلى زيادة أرصدة خطابات الضمان وتحت

الرقابة الإشرافية الالكترونية، بينما انخفض الرصيد خطابات الضمان في عام 2021 بنسبة تغير مقدارها (-14%)، وتعود أسباب الانخفاض إلى انتقاء عدد من خطابات الضمان الصادرة سابقاً، أو نتيجة تراجع التصنيف الائتماني لعملاء المصرف مما يتعذر إصدار خطابات ضمان غير مغطاة وفق الشروط وتعليمات البنك، أو بسبب وصول المصرف السقف الائتماني المسموح له مما يتعذر من الزيادة بإصدار خطابات الضمان إلا في حالة تغطية خطابات الضمان بنسبة 100%. ويتضح لنا فاعلية منصة خطابات الضمان كإدارة ورقابة إشرافية الكترونية مباشرة على عمليات ومراحل إصدار خطابات الضمان، ويرفع كافة خطابات الضمان المصدرة.

4: مصرف المتحد: نلاحظ هناك سلسلة تغيرات وانخفاضات مستمرة بأرصدة خطابات الضمان طيلة الفترة الزمنية لعينة البحث وبشكل ملحوظ، كما لوحظ في الجدول اعلاه، فقد بلغ رصيد خطابات الضمان في عام 2017 (918,118) مليون دينار عراقي، وهو رصيد مرتفع جداً مقارنة مع رصيد عام 2018 (606,235) مليون دينار عراقي، وتعود أسباب الارتفاع إلى: زيادة عدد العملاء في المصرف لحصول على إصدارات خطابات الضمان مع تسهيلات وضمانات غير مستوفية الشروط والتعليمات البنك المركزي العراقي، وعدم استحصال الضمانات الكافية لخطابات الضمان المصدرة لمواجهة أي مخاطر قد يتعرض لها المصرف، وهذا ما تم ملاحظته وتثبيته في تقرير مراقب الحسابات خلال السنوات المقبلة مما كان احد اسباب تعثر المصرف وجعله تحت الوصايا في عام 2018/11/5.

وانخفض رصيد خطابات الضمان لعام 2018 عن العام السابق بنسبة مقدارها (-34%)، ويعود سبب الانخفاض إلى: جعل المصرف تحت الوصاية لسنة 2018/11/5، وتراجع المصرف عن إصدار خطابات الضمان ولكن هذا لا يمنع من تمديد أو تعديل أو تجديد أو انتقاء خطابات الضمان لصالح عملاء المصرف، واستمر الانخفاض كذلك في عام 2019 بنسبة انخفاض قدرها (-21%) مع رفع الوصايا في 2019/3/12، ويعود من أسباب الانخفاض إلى: تغير إدارة المصرف ومعالجة مخالفات الإصدارات القديمة للإدارة السابقة، وأستمر الانخفاض بشكل مرتفع بعد المنصة الإلكترونية في عام 2020 وبنسبة انخفاض مقدارها (-46%)، ومن أهم الأسباب الانخفاض ظهور خطابات ضمان صادرة سابقاً غير مستوفية لشروط وقرارات البنك، مما تسبب بمواجهة صعوبة في رفعها عن طريق المنصة الالكترونية للحصول على موافقة التمديد أو التجديد، وعدم تعاون بعض العملاء، مما تسبب في التأثير على أرصدة خطابات الضمان. التطور في عملية الإصدار خطابات الضمان بالطريقة الكترونية وإنّ المصرف لم يستغرق وقتاً طويلاً من رفع الوصايا، واستمراره في معالجة العقبات ومخالفات الإدارة السابقة وتركها إرثاً ليس بقليل من خطابات الضمان السابقة.

أما في عام 2021 لقد انخفض رصيد خطابات الضمان عن السنة السابقة بنسبة تغير مقدارها (-29%)، وسبب الانخفاض يعود إلى سبب قلة عدد العملاء لإصدار خطابات الضمان في المصرف، أو بسبب اتجاه الإدارة الجديدة اتباع أسلوب تصفية والتخلص من الإصدارات القديمة دون إصدار خطابات ضمان جديدة بسبب عدم مقدرة سيولة المصرف لإصدارات جديدة أو بسبب الرقابة اللاحقة الإلكترونية.

5: مصرف آشور: كان معدل النمو لأرصدة خطابات الضمان تمثل تدريجياً، حيث لوحظ من خلال الجدول أعلاه، ارتفاع لأرصدة خطابات الضمان في عام 2018 عن العام السابق 2017، أي بنسبة نمو مقدارها (26%)، وسبب الزيادة هو إقبال العملاء لإصدار خطابات الضمان مع زيادة زبائن المصرف، أو نتيجة تمديد أو تجديد خطابات ضمان سابقة، وفي عام 2019 انخفض رصيد خطابات الضمان بنسبة تغير قدرها (-26%)، ويعود أسباب الانخفاض كالاتي:

- أ. قلة عملاء المصرف بالمطالبة لإصدار خطابات الضمان.
- ب. انتقاء خطابات الضمان من الجهات المستفيدة.
- ج. تحفظ سياسة إدارة المصرف بعدم إصدار خطابات الضمان حفاظاً على سيولة المصرف وعدم المخاطرة برأس مال المصرف.
- د. الوضع الاقتصادي للبلاد بعد الأحداث التي تعرضت لها.

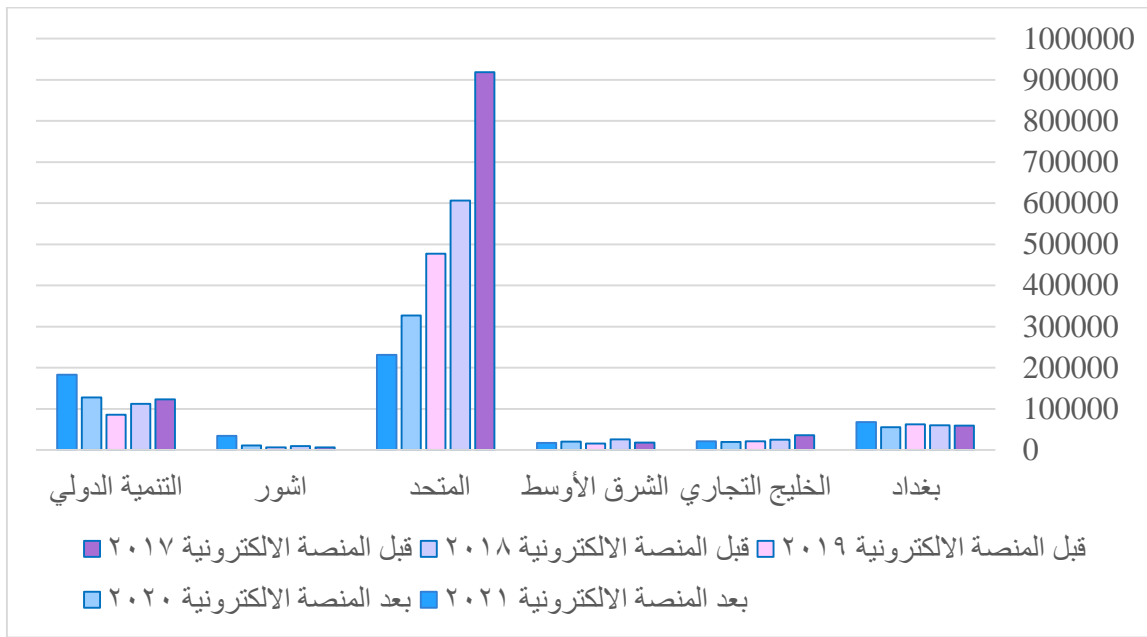
بينما لوحظ ارتفاع بالأرصدة خطابات الضمان في عام 2020 حيث ارتفعت بنسبة نمو قدرها (66%)، ونلاحظ أنّ المصرف لم يتأثر بأحداث جائحة كورونا بسبب زيادة عملاء المصرف أو بسبب تمديد خطابات الضمان سابقة، ونشير في ضوء ذلك إلى أنه قد حققت المنصة بطريقة غير مباشرة توازن في توزيع الخطابات بين المصارف عن طريق الإدارة المباشرة لعملية الإصدار، وفي عام 2021 ارتفع رصيد خطابات الضمان بنسبة نمو (207%)، وسبب الارتفاع هو توسع النشاط الاقتصادي للبلد مع زيادة عملاء المصرف وتحقيق المنافسة الايجابية والمرضية بين المصارف لجذب زبائنهم. فضلاً لا بد من رفع جميع الاصدارات السابقة عن طريق المنصة.

6: مصرف التنمية الدولي: يلاحظ أرصدة خطابات الضمان بين الانخفاض والارتفاع كما لوحظ في الجدول أعلاه (3-3)، حيث نلاحظ أن هنالك انخفاض في رصيد خطابات الضمان في عام 2018 بنسبة انخفاض قدرها (-9%) عن العام السابق، ويعود السبب إلى قلة اقبال العملاء بالمطالبة لإصدار خطابات الضمان أو يتعلق بالظروف الأمنية في البلد، وكما ذكرنا سابقاً فإن تلك الظروف التي تعرضت لها البلاد ما زالت أبعادها مستمرة على فروع المصرف وعدم وضع نتيجة نهائية لتلك الاصدارات في المناطق المتضررة.

واستمر الانخفاض أيضاً في عام 2019 بنسبة انخفاض قدرها (-31%)، ويعود ذلك إلى الأسباب السابقة بالإضافة إلى سياسة المصرف بتوقف إصدار خطابات الضمان أو انخفاض العملاء بالمطالبة بإصدار خطابات الضمان.

ولوحظ ارتفاع في عام 2020 في رصيد خطابات الضمان وبنسبة مقدارها (49%) بالرغم من جائحة كورونا، إلا أن مصرف التنمية استمر بالنمو في الارتفاع والتوسع بنشاطه المصرفي، وحقق نمواً بإيرادات خطابات الضمان بنسبة تغير (42%) مقارنة مع عام 2019، وارتفاع بالإيرادات الاجمالية بنسبة (46%) عن عام 2019 بصورة عامة، وقد يكون سبب الزيادة هو إقبال العملاء بإصدار خطابات الضمان ناتج عن تمديد أو تجديد خطابات ضمان سابقة، ومتابعة عملاء المصرف عن بعد بالأساليب الرقمية، مع اتباع أساليب تحوطية لمواجهة المخاطر الفجائية التي قد يتعرض لها المصرف في المستقبل، من خلال ما لوحظ في التقارير السنوية لعام 2020 بارتفاع نسب مخصصة لمخاطر الائتمان التعهدي وغيرها من مخصصات الائتمان النقدي لتجنب المخاطر والحد منها قدر الامكان، واتباع إدارة المصرف أسلوب الشفافية والافصاح عن البيانات والمعلومات، مع استمرار الارتفاع في رصيد خطابات الضمان أيضاً في عام 2021 بنسبة ارتفاع قدرها (112%)، وتعود أسباب ارتفاع إلى الإدارة والرقابة المباشرة قبل إصدار خطابات الضمان عن طريق المنصة الالكترونية من البنك المركزي العراقي، والزام جميع المصارف بإصدار جميع خطابات الضمان بشكل الزامي عن طريق المنصة ، أو نتيجة توسع النشاط الاقتصادي وزيادة عدد إقبال العملاء على إصدار خطابات الضمان، خاصة أن مصرف التنمية يتميز بالتطور التكنولوجي السريع والمرونة لاستجابة لأي تطورات تكنولوجية في العمليات المصرفية.

و الشكل ذو العدد (4) يوضح أرصدة خطابات الضمان للسنوات قبل المنصة الإلكترونية للفترة من (2017-2019) وبعد المنصة الإلكترونية للفترة من (2020-2021):



الشكل (4) رصيد خطابات الضمان قبل وبعد المنصة الالكترونية للمصارف عينة البحث للسنوات (2021-2017)

المصدر: الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية

ونلاحظ في عام 2017 ارتفاع عن عام 2018 بشكل ملحوظ بأرصدة خطابات الضمان في معظم المصارف عينة البحث، وقد يكون من أحد الأسباب أيضاً إضافة إلى ما ذكر سابقاً هو الإفصاح عن كافة أعداد خطابات الضمان من المصارف، وخاصة إصدارات المناطق المتضررة إلى البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط، لضمان حقوقها تجاه العملاء من جهة وتجاه الجهات المستفيدة من جهة أخرى.

بينما بدأت الارصدة بالتذبذب والانخفاض وهذا ما تم الاشارة إليه أيضا في التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي في عام 2018 بانخفاض الائتمان التعهدي (خطابات الضمان، والاعتماد المستندي) بنسبة (8.4%) عن العام السابق 2017، ونلاحظ معظم وأغلب المصارف عينة البحث ظهرت فروقات عالية في أرصدة خطابات الضمان في عام 2020 بسبب جائحة كورونا وفي ذات الوقت إنشاء منصة خطابات الضمان.

بينما بعد عام من إنشاء المنصة الإلكترونية في عام (2021) يلاحظ ارتفاع بأرصدة خطابات الضمان، كما موضح في الشكل أعلاه (3-5) في معظم المصارف (عينة البحث) عما كانت عليه قبل المنصة الإلكترونية حيث تتراوح الزيادة ما بين (1,500-66,000) مليون دينار عراقي، في جميع مصارف (عينة البحث)، وقد تفسر أسباب الزيادة بسببين مهمين هما:

1. حققت المنصة بطريقة غير مباشرة التوازن في إصدارات خطابات الضمان بين المصارف، دون احتكارها لمصارف معينة لعملية إصدار خطابات الضمان من جهة، وتأثير بعض المصارف من جهة أخرى، وذلك من خلال الإدارة الإلكترونية كونها أصبحت عملية الرقابة مباشرة على إصدار السند.
 2. التمكن من مراقبة السقف الائتماني المسموح للمصارف من البنك المركزي العراقي، مع رفض رفع السند عن إصدار خطابات الضمان في حالة تجاوزها السقف المسموح لها، وتحقيق فرصة للمصارف الأخرى التي لديها سقف ائتماني غير متجاوز بطريقة غير مباشرة، حيث تعتبر المنصة المرآة وفي حالة إخفاء المعلومات يعتبر من مسؤولية كاشف المعلومات.
- استناداً إلى ما تم تحديده في المبحث الأول، فإن بعض المصارف كانت متجاوزة التعليمات في إصدارها لخطابات الضمان بصورة غير صحيحة، ولكن لا يمكن تمديد أو انتفاء حاجة وتجديدها دون رفعها إلى المنصة الإلكترونية لتجنب العقوبات الصارمة من البنك. ويتبين لنا تمكن البنك المركزي العراقي من تحديد عدد الإصدارات لخطابات الضمان بشكل دقيق وبالتالي سيتمكن من السيطرة والحد من قدرة المصارف المخالفة على إصدار خطابات الضمان بشكل منفلت، دون وجود الرقابة المباشرة على تلك

المصارف، مع كشف الخطابات التي تصدر خارج السجلات مما أسهمت المنصة في تحقيق الشفافية والمصادقية في أرصدة وعدد خطابات الضمان المصدرة.

رابعاً: **تأمينات خطابات الضمان**: إن فلسفة نسب التأمينات لخطابات الضمان ليس بالضرورة أن تكون ذات نسب متساوية في جميع المصارف أو متشابهة، وإنما ترتبط على دراسة وتحليل الوضع المالي للعميل ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع مع قياس المخاطرة التي ترتبط بالمشروع، ومدى انعكاس المشروع على سيولة المصرف، وفي ضوء ذلك تقرر إدارة المصرف الجيدة والسليمة قبول طلب العميل أو رفضه. واستناداً الى ذلك فإن قوة الضمانات التي يستوفيهها المصرف من عملائه تتحكم بالنسبة المقررة ومدى انسجامها مع قرارات وتعليمات البنك المركزي العراقي، لأن كل عميل يختلف عن العميل الآخر في المصرف ذاته، ويوضح الجداول أدناه لكل مصرف (عينة البحث) نسب التأمينات النقدية المغطاة مقابل أرصدة خطابات الضمان للمصارف قبل وبعد المنصة الالكترونية للفترة من (2017-2019) وبعد المنصة الالكترونية للفترة من (2020-2021) وكالاتي:

1: **مصرف بغداد**: يتبين في الجدول (5) نسب التأمينات النقدية قبل وبعد المنصة الإلكترونية وكالاتي:

جدول (5) نسب التأمينات قبل وبعد المنصة الالكترونية لمصرف بغداد (المبالغ بالملايين)

السنة	رصيد خطابات الضمان	رصيد تأمينات النقدية	النسبة
نسب التأمينات النقدية قبل المنصة الالكترونية			
2017	58946	10072	17%
2018	60243	11101	18%
2019	62215	14868	24%
نسب التأمينات النقدية بعد المنصة الالكترونية			
2020	55243	13499	24%
2021	67731	12624	19%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بغداد للسنوات (2017-2021)

لوحظ في مصرف بغداد بلغ رصيد خطابات الضمان في عام 2017 (58,946) مليون دينار عراقي، وبلغت التأمينات النقدية (10,072) مليون دينار عراقي، وبنسبة تأمينات نقدية (17%) وهي وفق النسب المحددة من البنك المركزي العراقي، وفي عام 2018 بلغت زيادة في مبلغ التأمينات النقدية بنسبة نمو مقدارها (1%)، ويعود سبب الزيادة إلى:

أ. إصدارات جديدة.

ب. تحويل خطابات الضمان من دخول مناقصة بنسبة (1-3%) إلى حسن التنفيذ مع أخذ نسب تأمينات نقدية المناسبة.

وفي عام 2019 نلاحظ زيادة في التأمينات النقدية وبنسبة (24%)، وسبب الزيادة إضافة إلى الأسباب أعلاه يعود إلى استحصال نسب تأمينات نقدية مرتفعة لضمان تغطية مبلغ خطاب الضمان.

وفي عام (2020) بلغ إجمالي التأمينات النقدية (13,499) مليون دينار عراقي وبنسبة نمو مقدارها (24%)، ويتضح لنا رغم انخفاض رصيد خطابات الضمان وانخفاض مبلغ التأمينات النقدية، لكن نسبة التأمينات لم تتخف، ومن أسباب الانخفاض يعود إلى انتهاء عدد من خطابات ضمان من الجهات المستفيدة، أو نتيجة قضاء تاريخ استحقاق خطابات الضمان واستبعادها من السجلات.

إن قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 المادة (291) قد أشار إلى أنها "تبراً ذمة المصرف تجاه المستفيد إذا لم يصله خلال مدة سريان خطاب الضمان طلب من المستفيد بالدفع الا إذا اتفق صراحة قبل انتهاء هذه المدة على تجديدها".

إلا أن جميع المصارف (عينة البحث) مرتبطة بموقف الجهات المستفيدة حول مصير تلك المستندات، بالرغم من تطور أساليب الاتصال والسرعة التي تميزت بها، وفي ضوء ذلك فإن هنالك أرصدة وتأمينات نقدية تاريخ استحقاقها انتهى، وما زالت مثبتة في سجلات المصرف لفترات طويلة.

وفي عام 2021 ارتفع رصيد خطاب الضمان، مع انخفاض مبلغ التأمينات النقدية (12,624) وبنسبة تأمينات مقدارها (19%)، ونلاحظ أن التفاوت بنسب التأمينات النقدية بالرغم بزيادة أرصدة خطابات الضمان يعود إلى:

أ. استرجاع تأمينات نقدية الى العميل بعد انقضاء المشروع.

ب. أرصدة سابقة لم تحسم ومازالت قيد المعالجة.

وتعتبر المنصة الالكترونية قد حققت الرقابة السابقة والإدارة الإلكترونية على مبالغ التأمينات النقدية بالإفصاح بصورة أكثر شفافية. **2: مصرف الخليج التجاري:** لوحظ من خلال الجدول (6) أدناه نسب التذبذب للتأمينات النقدية للسنوات قبل وبعد المنصة الالكترونية وكالاتي:

جدول (6) نسبة التأمينات قبل وبعد المنصة الالكترونية لمصرف الخليج التجاري (المبالغ بالملايين)

السنة	رصيد خطابات الضمان	رصيد تأمينات النقدية	النسبة
نسب التأمينات النقدية قبل المنصة الالكترونية			
2017	36231	5457	15%
2018	24821	4777	19%
2019	21305	3370	21%
نسب التأمينات النقدية بعد المنصة الالكترونية			
2020	19778	3087	16%
2021	20839	3221	15%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للسنوات (2017-2021)

بلغت نسبة التأمينات النقدية في عام 2017 (15%)، بينما نلاحظ انخفاض رصيد وتأمينات خطابات الضمان على التوالي، وفي الأعوام 2018 انخفض رصيد خطابات الضمان ومبلغ التأمينات النقدية، بينما بلغت نسبة التأمينات النقدية (19%)، وتعود أسباب الانخفاض وارتفاع نسب التأمينات النقدية إلى انضمام أرصدة تأمينات سابقة، أو يتعلق بالفروع المناطق المتضررة لسوء الأوضاع الأمنية للبلاد في الاعوام السابقة.

واستمر انخفاض الأرصدة في عام 2019 أيضاً، بينما ارتفاع بنسبة التأمينات النقدية بمقدار (21%) وهي نسبة مرتفعة أيضاً مقارنة بأرصدة وتأمينات خطابات الضمان في الأعوام السابقة. ويتضح لنا ارتفاع نسب التأمينات النقدية بانخفاض أرصدة خطابات الضمان أي علاقة عكسية فضلاً عن وجود تناسب بين الأرصدة والنسب التأمينات النقدية، ويعود السبب إلى:

أ. استقطاع نسبة (7%) احتياطي خطابات الضمان من البنك المركزي العراقي من رصيد خطابات الضمان وأخذت المصارف

تستقطع نسب التأمينات النقدية التي تغطي مبلغ خطابات الضمان.

ب. نسب لإصدارات سابقة.

وفي عام 2020 بعد المنصة الالكترونية نلاحظ ارتفاع رصيد خطابات الضمان وانخفاض مبلغ التأمينات النقدية، وبلغت نسبة التأمينات (16%)، ويعود الأسباب إلى إصدار خطابات ضمان لغرض دخول مناقصة، أو إطلاق جزء من مبلغ التأمينات إلى العملاء.

وفي عام 2021 بلغت نسبة التأمينات النقدية (15%)، وهنا يتضح لنا أن منصة خطابات الضمان حققت بطريقة مباشرة من خلال الإدارة الإلكترونية لعملية إصدار خطابات الضمان الشفافية في الإفصاح عن مبلغ التأمينات النقدية المستقطعة بشكل أدق وأكثر وضوحاً، بسبب الرقابة السابقة وضمان المصرف حقوقه في الإصدار.

3:صرف الشرق الاوسط: لوحظ في الجدول (7) أدناه نسب التغير في تأميمات خطابات الضمان قبل وبعد المنصة الالكترونية للسنوات (2017-2021) كالآتي:

جدول (7) نسبة التأمينات قبل وبعد المنصة الالكترونية لمصرف الشرق الاوسط (المبالغ بالملايين)

السنة	رصيد خطابات الضمان	رصيد تأميمات النقدية	النسبة
نسب التأمينات النقدية قبل المنصة الالكترونية			
2017	17905	6848	38%
2018	26084	7242	28%
2019	15732	6744	43%
نسب التأمينات النقدية بعد المنصة الالكترونية			
2020	20224	8203	40%
2021	17305	12543	42%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط للسنوات (2017-2021)

بلغت نسبة التأمينات النقدية في عام 2017 (38%)، وهي نسبة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي، وفي عام 2018 ارتفع رصيد وتأمينات خطابات الضمان بنسبة مقدارها (28%)، ويعود أسباب ارتفاع الأرصدة إلى:

أ. إصدارات جديدة لخطابات الضمان واستحصال التأمينات التي تغطي مبلغ خطاب الضمان من العملاء.
ب. تغير سياسة المصرف بعد الأعمام الصادر من البنك المركزي العراقي على المصارف كافة في 2017/10/12، حيث تستقطع من المصارف نسبة (7%) احتياطي خطابات الضمان من أرصدة خطابات الضمان بعد استقطاع نسبة التأمينات النقدية الأدنى البالغة (15%).

ج. جائحة كورونا وارتفاع المخاطرة بتنفيذ المشاريع لذا لا بد من تأمين المشاريع.
وفي عام 2019 انخفض رصيد خطابات الضمان، وإجمالي التأمينات النقدية وبنسبة تأميمات نقدية مقدارها (43%)، وتعود أسباب الارتفاع في نسبة التأمينات النقدية عن العام السابق، بنمو مقدارها (20%) تقريبا رغم انخفاض الأرصدة خطابات الضمان والتأمينات النقدية كما تم توضيحه في جدول (3-6) إلى:

أ. مبالغ التأمينات النقدية المستقطعة التي تمثل أرصدة خطابات الضمان السابقة.
ب. استقطاع تأميمات نقدية بنسبة 100%، وترى الباحثة لا يوجد تناسب بين الأرصدة والنسبة.
وبعد إنشاء المنصة الالكترونية على التوالي انخفضت النسبة حيث في عام 2020 ارتفع رصيد خطابات الضمان مع انخفاض رصيد التأمينات النقدية، بينما بلغت نسبة التأمينات النقدية (40%)، ونلاحظ انخفاض مبلغ التأمينات مع ارتفاع نسبة التأمينات النقدية وتعود سبب انخفاض التأمينات إلى إطلاق تأميمات النقدية إلى العملاء، أو نتيجة إصدار خطابات لغرض دخول مناقصات تتراوح بين (1-3%)، أو نتيجة تأمين خطابات الضمان بنسب أعلى بسبب جائحة كورونا.

وفي عام 2021 بلغت نسبة التأمينات النقدية (42%)، مع انخفاض بأرصدة خطابات الضمان وارتفاع بمبلغ التأمينات النقدية، وهذا مؤشر إيجابي لتغطية مبلغ خطابات الضمان والحد من المخاطرة. ويتضح لنا ان الإدارة الإلكترونية من خلال منصة خطابات الضمان أثرت بتحقيق التوازن بالإضافة إلى المصداقية والشفافية في النسبة المستقطعة.

4: مصرف المتحد: لوحظ من خلال الجدول (8) أدناه نسب التغير في تأمينات خطابات الضمان قبل وبعد المنصة الالكترونية للسنوات (2017-2021) كالآتي:

جدول (8) نسبة التأمينات قبل وبعد المنصة الالكترونية لمصرف المتحد (المبالغ بالملايين)

السنة	رصيد خطابات الضمان	رصيد تأمينات النقدية	النسبة
نسب التأمينات النقدية قبل المنصة الالكترونية			
2017	918,118	61,980	7%
2018	606,235	54,917	9%
2019	477,196	61,864	13%
نسب التأمينات النقدية بعد المنصة الالكترونية			
2020	326,937	57,982	18%
2021	231,614	43,723	19%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف المتحد للاستثمار للسنوات (2017-2021)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إنَّ رصيد خطابات الضمان في عام 2017 (918,118) مليون دينار عراقي، وقد بلغ إجمالي التأمينات خلالها (61,980) مليون دينار عراقي، وبنسبة تأمينات نقدية (7%)، وهي أقل من النسب المقررة حسب تعليمات البنك المركزي العراقي ويعود أحد الأسباب إلى تجاوز المصرف للتعليمات، لغرض الحصول على عمولات وإيرادات بنسب عالية من خلال إصدارات خطابات الضمان، واستحصال نسب التأمينات النقدية والضمانات المنخفضة من إدارة المصرف السابقة. وأستمر المصرف في تذبذب نسب التأمينات النقدية وذلك في عام 2018 بلغت نسبة التأمينات النقدية (9%)، ومن أسباب الانخفاض يعود إلى أن المصرف كان تحت الوصايا في 2018/11/5، أو بسبب استحصال المصرف نسب التأمينات النقدية المنخفضة من أرصدة سابقة وبما أنَّ الأسلوب التقليدي للرقابة الإشرافية على إدارة خطابات الضمان قبل صدورها كانت تتميز بالرقابة اللاحقة فقد أستمر المصرف بتجاوز المخالفات.

وفي عام 2019 بلغت نسبة التأمينات النقدية إلى (13%) وتعود أسباب انخفاض الأرصدة وتأمينات خطاب الضمان إلى تسوية الأرصدة وإطلاق بعض التأمينات إلى الغير لإصدار الحكم لصالحهم، أو بسبب تعرض المصرف إلى مخاطر السمعة المصرفية وأبعادها.

ونلاحظ في عام 2020 استقرار نسب التأمينات النقدية على التوالي، وفق قرارات وتعليمات البنك المركزي العراقي، حيث بلغت نسبة التأمينات النقدية (18%)، وفي عام 2021 بلغت نسبة التأمينات النقدية (19%) وتعود الأسباب إلى استقرار نسب التأمينات النقدية إلى:

- الإدارة الإلكترونية لعملية الإصدار والاشرف على نسب التأمينات الواجب استحصالها من أجل الموافقة على رفع خطاب الضمان عن طريق المنصة مع الامكان تحديد عدد الإصدارات بشكل أكثر شفافية.
- نتيجة حجز جزء من التأمينات النقدية كاحتياطي مما يستوجب على المصرف استقطاع التأمينات اللازمة لتغطية مبلغ خطابات الضمان والحفاظ على سيولة المصرف.

5: مصرف آشور: لا يختلف أيضاً عن المصارف السابقة بتذبذب نسب التأمينات النقدية وذلك تارة بالصعود وتارة تتميز بالانخفاض رغم انخفاض أرصدة خطابات الضمان، كما لوحظ خلال الجدول (9) أدناه نسب التغير في تأمينات خطابات الضمان قبل وبعد المنصة الإلكترونية للسنوات (2017-2021) كالآتي:

جدول (9) نسب التأمينات قبل وبعد المنصة الالكترونية لمصرف آشور الدولي (المبالغ بالملايين)

السنة	رصيد خطابات الضمان	رصيد تأمينات النقدية	النسبة
نسب التأمينات النقدية قبل المنصة الالكترونية			
2017	6758	4126	61%
2018	9153	3752	41%
2019	6758	2534	37%
نسب التأمينات النقدية بعد المنصة الالكترونية			
2020	11233	4040	36%
2021	34554	4993	15%

المصدر: من إعداد الباحثة بالأعتماد على التقارير السنوية لمصرف آشور الدولي للسنوات (2017-2021)

ويعود سبب الاختلاف إلى سياسة وإدارة المصرف في القرارات المتعلقة بالموافقة على إصدارات خطابات الضمان حيث بلغ رصيد خطابات الضمان في عام 2017 (6,758) مليون دينار عراقي، وقد بلغ إجمالي التأمينات النقدية (4,126) مليون دينار عراقي وبنسبة (61%)، وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى لتغطية مبلغ خطابات الضمان ويعتبر مؤشر ايجابي، وفي عام (2018) بلغت نسبة التأمينات النقدية (41%)، وهي نسبة منخفضة عن العام السابق رغم ارتفاع رصيد خطابات الضمان ولكن النسبة تعتبر أعلى من الحد الأدنى المقررة من البنك (15%)، ويعود أسباب الانخفاض إلى إصدارات لغرض دخول مناقصة ، أو إطلاق التأمينات النقدية سابقة وتسويتها، ويلاحظ معظم المصارف (عينة البحث) انخفاض بالتأمينات مع ارتفاع نسبة التأمينات. وفي عام 2019 بلغت نسبة التأمينات النقدية (37%)، ويعود أسباب الانخفاض إلى أنها متشابهة مع المصارف أعلاه:

أ. أرصدة تأمينات سابقة ويتم تدويرها.

ب. الإجراء الذي اتخذته البنك المركزي العراقي باستقطاع نسبة من أرصدة خطابات الضمان بمقدار (7%) بعد استقطاع التأمينات النقدية بنسبة (15%) من البنك.

وفي عام 2020 بلغت نسبة التأمينات النقدية (36%)، ويلاحظ المصرف أستمر في استحصا لنسب أعلى من الحد الأدنى لتغطية مبلغ خطابات الضمان والسبب هو إصدارات خطابات ضمان جديدة، وفي عام 2021 نلاحظ نمو في أرصدة خطابات الضمان وارتفاع في إجمالي التأمينات النقدية وبنسبة (15%). ولوحظ تأثير المنصة الالكترونية من خلال الإدارة المباشرة لعملية الإصدار وما حققته من الشفافية في الإفصاح من المصارف.

6: مصرف التنمية الدولي: نلاحظ من خلال الجدول (10) أدناه نسب التغيير في تأمينات خطابات الضمان قبل وبعد المنصة الالكترونية للسنوات (2017-2021) كالتالي:

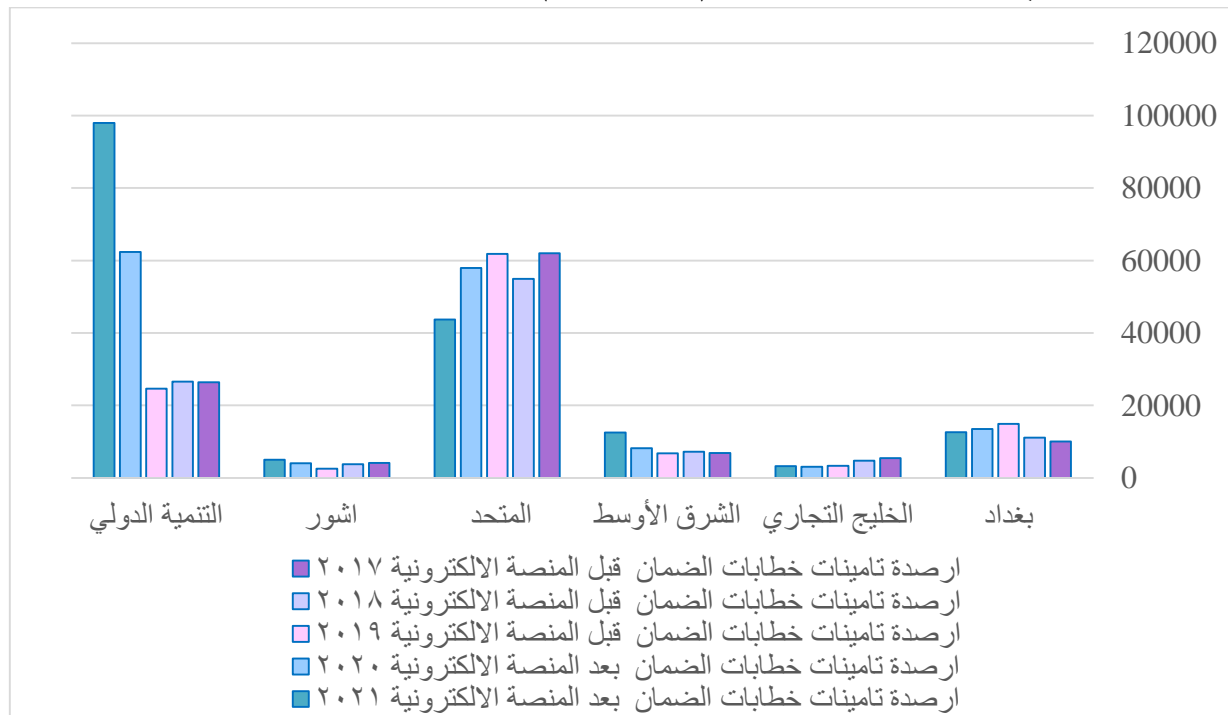
جدول (10) نسبة التأمينات قبل وبعد المنصة الالكترونية لمصرف التنمية الدولي (المبالغ بالملايين)

السنة	رصيد خطابات الضمان	رصيد تأمينات النقدية	النسبة
نسب التأمينات النقدية قبل المنصة الالكترونية			
2017	123,091	26,381	21%
2018	112,165	26,610	24%
2019	85,817	24,604	29%
نسب التأمينات النقدية بعد المنصة الالكترونية			
2020	128,094	62,325	49%
2021	182,669	97,999	57%

المصدر: من إعداد الباحثة بالأعتماد على التقارير السنوية لمصرف التنمية الدولي للسنوات (2017-2021)

يلاحظ استقرار بنسبة التأمينات النقدية على التوالي قبل المنصة الإلكترونية، حيث بلغت نسبة التأمينات النقدية في عام 2017 (21%) وهو مؤشر ايجابي لم تتجاوز النسبة الحد الأدنى، وفي عام 2018 انخفض الرصيد خطاب الضمان مع ارتفاع في مبلغ التأمينات النقدية وبنسبة (24%)، ويعود السبب إلى إصدارات جديدة أو تحويل غرض خطابات الضمان وبنسب أعلى لتغطية مبلغ خطاب الضمان. وفي عام 2019 انخفاض بأرصدة وتأمينات خطاب الضمان وبنسبة تأميمات نقدية (29%)، ويلاحظ انخفاض الأرصدة الخطابات الضمان والتأمينات النقدية مع ارتفاع النسبة، ويعود سبب الارتفاع الى إصدار خطابات ضمان بنسب أعلى أو نتيجة تأميمات لأرصدة سابقة.

بينما نلاحظ ارتفاع ملحوظ في عام 2020 وذلك بلغ رصيد خطابات الضمان (128,094) مليون د.ع. وقد بلغ اجمالي التأمينات النقدية (62,325) مليون دينار عراقي وبنسبة (49%)، ويعتبر مؤشر ايجابي بالارتفاع الأرصدة مقابل استحصال تأميمات لتغطية مبلغ خطابات الضمان الذي يكون مختلف الأغراض وعلى ضوء ذلك تختلف النسب حسب الغرض، وفي عام 2021 بلغت نسبة التأمينات النقدية (57%)، ويعود سبب الارتفاع إلى إصدارات جديدة لخطابات الضمان في المقابل ارتفاع التأمينات النقدية ذات النسب المختلفة وفق غرض الخطاب، مع الإشارة قد يكون المصرف يصدر خطابات الضمان بنسب تأميمات (100%). وعلى ضوء ذلك نلاحظ دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الشفافية والافصاح بشكل دقيق. ويوضح الشكل (3-6) تذبذب أرصدة التأمينات النقدية للمصارف قبل وبعد المنصة الالكترونية للسنوات (2017-2021):



شكل (5) رصيد التأمينات النقدية لخطابات الضمان قبل وبعد المنصة الإلكترونية للسنوات (2017-2021)

المصدر: من إعداد الباحثة

يلاحظ في الشكل أعلاه تذبذب أرصدة التأمينات النقدية لمعظم المصارف عينة البحث الذي تم عرض نسب التغيرات التأمينات النقدية للمصارف للفترة 2017-2021 مسبقاً، بينما ظهور ارتفاع ملحوظ في عام 2020-2021 كما في الشكل أعلاه لأغلب المصارف، حيث نلاحظ مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط ومصرف آشور، مبلغ التأمينات النقدية تتميز بشكل متوازي قبل وبعد المنصة الالكترونية، بينما بقية المصارف تتميز بتذبذب مبلغ التأمينات النقدية، مما يتضح لدينا عدم استقرار المصارف في اتخاذ القرار بشأن استحصال النسبة القانونية لتغطية مبالغ خطابات الضمان من قبل عملائها.

وترتفع درجة المخاطرة للمصارف التي صدرت خطابات الضمان دون الحد الأدنى للنسبة المقررة من البنك المركزي العراقي، كما هو بالنسبة لمصرف المتحد، ولكن نلاحظ في عام (2020 و 2021) ارتفاع في أرصدة التأمينات النقدية واتخاذ معظم إدارة المصارف نسب التأمينات النقدية وفق تعليمات وقرارات البنك المركزي العراقي كما هو واضح في الشكل (3-6) أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك مؤشر إيجابي في تأثير الرقابة الإلكترونية لإدارة خطابات الضمان التي تم تحميلها عن طريق المنصة الالكترونية، والتأكد من إتزام المصارف بتغطية مبلغ الخطابات الضمان وفق الشروط المحددة، كونها المرآة الكاشف عن أي معلومات التي كان بالإمكان إخفاءها سابقاً. وتدقيقها بالموازن الفصلية الشهرية التي أصبحت قدر الإمكان أكثر دقة رغم قد تتعرض الى مخاطر التقنية في حالة عدم كشفها بالوقت الملائم لذا يتطلب من الموظفين المخولين إدارة وبذل العناية اللازمة أثناء تبويب وترحيل الحسابات الخاصة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. اكدت عينة البحث أن اصدار خطابات الضمان بالصورة التقليدية لا يعزز الثقة الجهات المستفيدة من ناحية الموثوقية والمصدقية ، وتعرضها الي العديد من الاحتيال من العملاء من خلال خطابات الضمان الذي كان يصدر بصورة تقليدية مما تسبب لها هدر وضياع الاموال .
2. ساهم ضعف مركزية القرار والاجراءات المتبعة لعملة الإصدار خطابات الضمان قبل المنصة في توسع مخاطر خطابات الضمان .
3. اكدت عينة البحث تم تقليل من عمليات التزوير بعد المنصة بقدر الامكان بسبب الاجراءات المتخذة ومراقبة البنك المباشرة والتعاون الملحوظ بين الطرفين (البنك، والجهة المستفيدة).
4. اكدت الجهات المستفيدة ان الاصدارات خارج المنصة تشكل خطورة بالنسبة لها وخاصة" ان المنصة الالكترونية حققت تعزيز الثقة الجهة المستفيدة حول عملية الاصدار السند وضمان حقوقها والتخلص من السلبيات السابقة قبل المنصة حول عملية الاصدار السند .
5. تقضل الجهات المستفيدة استلام تأييد فقط من البنك بدلاً اللجوء الي المصرف ومطالبتها بصحة صدور وذلك لاختصار الوقت والجهد.
6. من المعوقات المستمرة قبل وبعد المنصة الالكترونية ارتباط تمديد خطابات الضمان للجهات المستفيدة بالعمولات مما ينتج عن استغراق وقت لوصوله للجهات المستفيدة.
7. تأييد عينة البحث بتطوير ادارة عملياتها وصرف مستحقاته بالنظم التكنولوجيا المتطورة والاستبعاد من الوسائل التقليدية.

ثانياً: التوصيات

- 1- تطوير عمل المنصة وكل ما يرتبط بها بطريقة الكترونية وتحت اشراف ومراقبة البنك لتطوير الرقابة الإلكترونية بشكل أوسع والتخلص من ارصدة لسنوات عديدة دون مراقبة ومسائله عليها مباشرةً.
- 2- استحداث حقل اضافي في المنصة وتطويرها بمجالات اوسع من خلال جعل حساب العميل مرتبط بالمنصة لدعم عمليات الشمول المالي وذلك من خلال عدم صرف مستحقات العملاء (الأمر) عند انتهاء إنجازهم للمشاريع بطريقه مباشرة (نقدي) او عن طريق صك وانما يتم تحويل مستحقات العميل (الأمر) مباشرة" من خلال حساب العميل المفتوح في المصرف المصدر لسند الخطاب .

- 3- معالجة كافة الاصدارات السابقة وخاصةً فروع مصارف المناطق المتضررة نتيجة سوء الاوضاع الامنية للبلد في تلك الفترة وضرورة تسوية تلك الارصدة بفترة قصيرة من سجلات المصرف فضلاً عن وضع موقف محدد وصريح من ناحية العمولات المتراكمة على العميل .
- 4- نشدد بوضع شروط شكلية قانونية مستحدثة تتسجم مع التطورات البيئية المصرفية في بنود العقد لخطابات الضمان ومحددة بدقة لإصدار خطابات الضمان عن طريق المنصة ويتم تعميمها الي كافة الجهات المتعاقدة لاعتمادها بشكل الزامي من قبل الاطراف المتعاقدة.
- 5- ضرورة تتم عملية المطالبة لصحة الصدور واصدارها من قبل المصرف بطريقة الكترونية .
- 6- ضرورة القيام بتعزيز ورشات عمل ودورات تدريبية وان كانت تتم بطريقة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي والمصارف و الجهات المستفيدة من ذوي الاختصاص او المرتبط مباشرة " بعملية اصدار السند او تدقيقه دون غيرهم .
- 7- على الجهات المستفيدة تطوير برامجها وتحول سجلاتها المتعلقة بتنظيم الخطابات الضمان الصادرة لصالحها من ورقي الي الالكتروني مع توخي الحذر حول تاريخ استحقاق السند مع منح صلاحية للمدراء المسؤولين في الوزارات عن تمديد العقود مباشرةً وفق الصلاحية التي يمنحها الوزير المعني لكل وزارة لتجنب انتهاء فترة سريان العقد قبل توقيعه ويتخذ المصرف على ضوءها الاجراءات القانونية .
- 8- تطوير اساليب البنك المركزي العراقي عن طريق تفعيل خاصية تنكير أو اشارة الي المصرف من خلال المنصة حول مدة نفاذ سند الخطاب لاتخاذ المصرف الاجراءات الخاصة وتبليغ الجهات المتعاقدة ليتمكن من الغاءه في حالة عدم ورود اي اجابة من قبل الجهات المستفيدة بعد انتهاء مدة سريان الخطاب .
- 9- ضرورة البنك بان تكون المستندات المتعلقة بالضمانات العينية وخاصةً العقارات التي يتم رهنها مزودة بصحة صدور الكترونية مع توفر وسائل متطورة لكشفها ان كانت مزورة او غير قانونية بالتنسيق مع الجهات المعنية لتشجيع استخدام التكنولوجيا بشكل اوسع في دوائر الدولة والرقابة الالكترونية ولتحقيق الحوكمة الالكترونية.
- 10- حث كافة الجهات الحكومية استخدام المنصات لإدارة عملياتها بطريقة الالكترونية وتفعيل الرقابة الالكترونية .
- 11- ينبغي على الجهات المستفيدة استلام صحة الصدور من المصرف المصدر دون الاعتماد فقط على تأييد من البنك بسبب البنك غير ضامن للجهات المستفيدة وانما فقط يؤيد برفع السند عن طريق المنصة وتحت إشرافه .

المصادر :

أولاً : المصادر العربية:

أ- قوانين وتعليمات

1. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي لسنة 2021-2022.
2. دليل اعمام خطابات الضمان الصادرة عن البنك المركزي العراقي وتعديلاته لسنة 2020-2022
3. دليل اعمام مخاطر الائتمان/ البنك المركزي العراقي دائنة مراقبة الصيرفة والائتمان لسنة (2020-2021).
4. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وتعديلاته.
5. قانون التجارة العراقي المعدل رقم (30) لسنة 1984، العراق
6. قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، العراق.
7. قرارات وتعاميم مجلس الوزراء بخصوص خطابات الضمان لسنة 2013-2022

ب- الكتب

8. البديري، حسن جميل .(2013). البنوك مدخل محاسبي واداري، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
9. جمعة، صفاء فتوح .(2018). خطاب الضمان في عقود الفيديو، ط1 ، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة
10. الحسن، حسين محمد .(2011). الادارة الالكترونية - المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

11. حماد، طارق عبدالعال .(2007). ادارة المخاطر، افراد، ادارات، شركات، بنوك، ط1 ، دار الجامعية، مصر
12. حميد، أوس طارق. (2016). التشريعات المنظمة لعمل المصارف الخاصة في العراق، ط1، دار سطو للنشر والتوزيع، بغداد.
13. حميد، رياض ناظم.(2015). النظام القانوني لخطاب الضمان ،ط1،دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية.
14. الرفاعي، امل عمر برسيم.(2008). معجم مصطلحات ادارة اعمال ،شعاع للنشر والعلوم، سوريا.
15. سويلم، محمد علي .(2017). الجوانب الاجرائية في مكافحة جرائم الفساد ملاحقة الفاسدين، ط1، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .
16. السيبي، صلاح الدين حسن. (2011). الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (الجزء الاول)، ط1 ، مجموعة النيل لعربية، القاهرة.
17. الصعب، محمود راغب زيدان .(2018). الالتزامات القانونية الناشئة عن العلاقة التعاقدية في خطابات الضمان المصرفي، ط1، دار دجلة، عمان .
18. طعمة، أكرم حيويي. (2021). خطاب الضمان البنكي والالتزامات الناشئة عنه في ضوء الشريعة الاسلامية والقانون العراقي والمصري، ط1 ، مكتبة القانون المقارن، بغداد.
19. عبود، سالم محمد ومحمد، فائزة عبد الكريم (2014). التجارة الالكترونية وتطبيقاتها في منظمات الاعمال، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد.
20. العجيل، ايمان حسني حسن .(2019). الغش في الاعتمادات المستندي وخطابات الضمان، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة
21. العربية، عصام فهد .(2001). دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات، ط1، دار الرضا للنشر، سوريا، دمشق
22. عواد، عضيد شياع .(2015). دليل إدارة المخاطر المصرفية، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد.
23. فرحان، خالد احمد. (2011). مدخل الي الاسواق المالية، دار الكتب والوثائق، بغداد.
24. اللامي، جبار جمعة. (2016). شرح أحكام العمليات المصرفية في القانون العراقي والمقارن ،ط1،مطبعة السيماء، بغداد- شارع المتنبى
25. يوسف، فرحان عبد الحفيظ .(2010). ادارة المخاطر المصرفية، كلية العلوم الادارية والمالية، ط1، دار الميسرة للنشر .

ج- البحوث والدراسات والدوريات :

26. البياتي، مروة اياد خليل .(2020). "دور الرقابة الاشرافية في الحد من مخاطر الدفع الالكتروني"، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد
27. حسون، نجلاء سادة .(2021)"اجراءات الرقابة الداخلية لتدقيق فاعلية البيانات الذكية"،مجلة العلوم المالية والمحاسبية ،(43)،4-102.
28. الركابي، سماح حسين علي .(2019). "التأمين على الودائع المصرفية في ظل التشريع العراقي"، 1،(23)، 145-168.
29. الزبيدي ،حمزه فائق وهيب.(2006). "الامتثال القسري للتشريعات المصرفية"، مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد ،(16)،العدد 1-40.
30. العكلي، رحيم حسن .(2009). "الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته"، مجلة الدراسات القانونية ،(33) .
31. فتاح، نورا عزيز.(2021). "واقع مبادئ الحوكمة الإلكترونية في المصارف العراقية " :دراسة استطلاعية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،17،(55)، 221-239.
32. ميرزا ،سمير مبارك.(2018). "تقويم ادوات الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي للتحقق من استمرارية المصارف الخاصة ابحت تطبيقي"،مجلة دراسات محاسبية والمالية ، 13،(45).

د- الرسائل والأطاريح الجامعية

- 34- السعدي، سندس علي خليفة .(2014). " دور خطابات الضمان في ارباح المصرف وضمان حقوق المستفيدين " ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.
- 35- قسوري ،فهيمة .(2014)"المسؤولية المدنية في الاعتماد المستندي"،اطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خضير بسكرة.

ثانياً : المصادر الأجنبية

A-Book

1. Joseph, F. Sin key .(2011). **Commercial bank Financial management in the Financial-services Industry** ,MacMillan publishing Company

B-Journals &Periodical

2. Ilie ,D.(2015)."Credit and bank Guarantee Letters in Entrepreneurship Development During Crisis ",The Bucharest University of Economic Studies, Bucharest, 17 (38), 212-227.

C-Thesis & Dissertations:

3. Sfawesen, M.(2017)." Determinants of non-performing loans evidence from commercial banks in Ethiopia", thesis of masters of Business Administer ration in Finance.

.4 ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. <https://www.bmc.com/blogs/digital-platforms/>-
2. <https://www.equalexper.com/blog/our-thinking/what-are-the-benefits-of-a-digital-platform/>-
3. <http://rasheedbank.gov.iq>.
4. <https://cbi.iq>.